

العدد ١٢١

مجلة أسبوعية تحليلية



تركي عامر تايه عبدالله الزيدي
دكتوراه تخطيط حضري واقليمي



رياض جبار العيداني
باحث اقتصادي



اياد السماوي
كاتب وسياسي مستقل



سامي عبيد محمد التميمي
بروفيسور اقتصاد



ناجي الغزي
باحث سياسي واقتصادي



ناجي علي أمهز
كاتب، باحث سياسي



رشيد السراي
باحث وكاتب ومحلل من العراق



د. جواد عبد الوهاب
كاتب و محلل و باحث سياسي



غيث العبيدي
محلل / كاتب



محمد حسن الساعدي
كاتب وباحث بالشان السياسي



م. مصطفى كامل الشريف
مؤلف - كاتب و محلل



قاسم العسكري
محلل و باحث في الشأن السياسي



ازهر الشدود الطائي
عميد متقاعد في الجيش



علاء اللامي
كاتب وشاعر عراقي



رياض الفرطوسي
صحفي وإعلامي



ناجي الغزي	باراك وخط كركوك – بانياس: مشروع استراتيجي تحاصره الشبهات
سامي عبيد محمد التميمي	الاثار الاقتصادية المحتملة لانسحاب القوات الامريكية من العراق
اياد السماوي	بعد انتصار قوى المحاصصة في تشكيل الحكومة.. كيف تبدأ معركة الإصلاح يا دولة الرئيس؟
رياض جبار العيداني	(ثورة الفقراء الصامتة (دينارٌ أضعف وحكومةٌ تتوسع في زمن التقشف
تركي عامر تايه عبدالله الزيدي	موعد (صفر حرق للغاز) ينتقل إلى ٢٠٢٩... والقرى المجاورة للحقول تتنفّس الفارق
محمد حسن الساعدي	العراق بين مطرقة المحاصصة ورؤية التغيير.. مسارات الإصلاح وبناء دولة المواطنة
غيث العبيدي	مابين تحالف الشرعية وتحالف مكة: قراءة في التحولات الإستراتيجية للعقيدة الأمنية السعودية..!!
د. جواد عبد الوهاب	السلطة البحرينية تصنع معارضيها.. فلا تلوموا الأجيال حين تتمرّد على واقعها
رشيد السراي	بين أم القنابل وأم الخطايا أين تتجه الأمور في الحرب المحتملة على إيران؟
ناجي علي أمهز	إسرائيل، اذهبي إلى السلام، وإلا فلا مكان لك في العالم الجديد. التهديد لا يفيد
رياض الفرطوسي	الوعي الوطني في مواجهة التضليل
علاء اللامي	حول اعتذار نعوم تشومسكي عن علاقته بإبستين
ازهر الشدود الطائي	من مضيق هرمز إلى شوارع باريس وروما: أوروبا بين نار الاحتجاجات وضرورة الاستقلال عن الحرب الأمريكية
قاسم العسكري	أزمة سعر الصرف في العراق: بين استقلالية البنك المركزي ومسؤولية البرلمان
م. مصطفى كامل الشريف	النظارات الذكية والتعرية الاصطناعية: تهديد جديد لخصوصية النساء في عصر الذكاء الاصطناعي
عرض كتاب	«صدور رواية «شياطين قندهار» ومجموعة «ولادات غير شرعية

باراك وخط كركوك – بانياس

مشروع استراتيجي تحاصره الشبهات



ناجي الغزي



توماس باراك
المبعوث الأمريكي الخاص إلى العراق وسوريا

زياد غندور
الرئيس التنفيذي لشركة تي.آي كابيتال

التكلفة التقديرية
15 مليار دولار

الهدف الاستراتيجي

- تنويع منافذ تصدير النفط
- تقليل الاعتماد على مضيق هرمز
- استعادة دور سوريا في تجارة الطاقة الإقليمية

1 العلاقة التجارية بين باراك و«تي.آي كابيتال»

- شراكة تجارية في عام **2021** عبر شركة «فالكون أكويزيشن» لجمع **250** مليون دولار.
- باراك احتفظ بمصلحة في مشروع عقاري تمنحه **20%** من الأرباح مقابل خدمات سابقة.
- تعهد عام **2025** بالتنحي عن المسائل الحكومية التي تؤثر في مصالحه المالية ما لم يحصل على إعفاء.

2 السعي لإشراك الشركة في المشروع

- وفق تقرير رويترز، طرح باراك فكرة إشراك «تي.آي كابيتال» في مشروع الأنبوب.
- بيان مشترك في يونيو **2026** بشأن المضي في مذكرة التفاهم مع الشركة.
- إعلان التحالف الأوسع في يوليو **2026** يضم الشركة إلى جانب شركاء دوليين.

3 تحالف الشركات في المشروع

- يو سي سي (قطرية)
- شيفرون (أمريكية)
- تي.آي كابيتال (أمريكية)
- **توتال إنرجيز**: مفاوضات للحصول على حصة محتملة تقارب **10%**

4 الجدول الزمني للمشروع

4 سنوات على الأقل	2026 – 2028	17 يوليو 2026	4 يوليو 2026
مدة إعادة الإنشاء المتوقعة	دراسات الجدوى والتمويل والتصميم	توقيع مذكرة تفاهم بين العراق وسوريا	موافقة مجلس الوزراء العراقي على المضي بالدراسات الأولية

5 الفوائد والمخاطر

المخاطر والتحديات

- مخاطر أمنية في الأراضي السورية
- كلفة مرتفعة وتمويل معقد
- شبهات تضارب المصالح
- غياب الشفافية في معايير الاختيار وحصص الشركات

الفوائد المتوقعة

- تعزيز أمن الطاقة العراقي
- منافذ تصدير بديلة
- دعم الاقتصاد العراقي والسوري
- تعزيز الدور الإقليمي للعراق

6 ما الذي ينبغي للعراق فعله؟

1. **شفافية الاختيار** وتوضيح المعايير الفنية والمالية.
2. **تحديد المسؤوليات** لكل شركة في التمويل والتنفيذ والتشغيل.
3. **دراسة جدوى مستقلة** للمسارات البديلة والعوائد والمخاطر.
4. **ضمان النزاهة التعاقدية** وآليات التدقيق ومعالجة تضارب المصالح.
5. **استمرار الرقابة** وإتاحة المعلومات للجهات الرقابية والرأي العام.

الخلاصة

- مشروع أنبوب كركوك – بانياس فرصة استراتيجية للعراق، لكنه يواجه شبهات تضارب مصالح تتطلب شفافية كاملة.
- النجاح لا يقاس بالإعلان عن المشروع، بل بتحقيق عائد اقتصادي صاف ضمن شروط عادلة وشفافة.
- المطلوب إخضاع جميع المراحل للمساءلة وحماية المصلحة الوطنية من أي تأثيرات تجارية أو سياسية خارجية.

باراك وخط كركوك – بانياس: مشروع استراتيجي تحاصره الشبهات

ناجي الغزي

لا تكمن أهمية مشروع إعادة تأهيل أنبوب النفط العراقي الممتد نحو الساحل السوري في كونه منفذاً إضافياً لتصدير النفط فحسب، بل في كونه مشروعاً استراتيجياً تتقاطع عنده اعتبارات أمن الطاقة، والنفوذ الإقليمي، والتنافس الاقتصادي الدولي، وعلاقة المسؤولين الحكوميين بالشركات الاستثمارية. وتزداد حساسية المشروع مع تقديرات تضع كلفته المحتملة عند نحو ١٥ مليار دولار، في إطار مسعى عراقي لتنويع منافذ التصدير وتقليل الاعتماد المفرط على مضيق هرمز. لكن البعد الاقتصادي ليس وحده ما جذب الانتباه. فقد كشف تحقيق لوكالة رويترز، نُشر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، أن المبعوث الأميركي توماس باراك دفع، وفق مصادر مطلعة، باتجاه إشراك شركة TI Capital التي يديرها شريكه التجاري القديم زياد غندور في مشروع خط النفط العراقي–السوري. ولم تجد رويترز دليلاً على أن باراك سيحقق منفعة مالية مباشرة من مشروع الأنبوب، فيما قالت وزارة الخارجية الأميركية إنه لا يملك حصة أو مصلحة مالية فيه وإنه ملتزم بقواعد الأخلاقيات. ومع ذلك، رأى خبراء أخلاقيات استطلعتهم الوكالة أن العلاقة السابقة تثير تساؤلات مشروعة بشأن الحياد وتعارض المصالح.

أولاً: العلاقة التجارية ومشكلة الحياد

تكمن النقطة الأكثر حساسية في استمرار روابط مالية سابقة بين باراك وغندور. فباراك، رجل الأعمال المعروف ومؤسس شركة «كولوني كابيتال» سابقاً، دخل مع غندور منذ عام ٢٠٢٠ في ترتيبات تجارية، من بينها شركة استحواذ خاصة استهدفت جمع نحو ٢٥٠ مليون دولار. كما أظهرت إفصاحات مالية قدمها باراك قبل توليه مهامه الدبلوماسية أنه احتفظ بمصلحة في مشروع عقاري قرب سان فرانسيسكو تديره TI Capital، تمنحه حقاً يصل إلى ٢٠٪ من الأرباح عند تجاوز مستوى عائد محدد. وذكر أيضاً أنه قدم خدمات استشارية للمشروع في وقت سابق. هذه العلاقة لا تعني أن باراك يملك نسبة مماثلة في مشروع الأنبوب، ولا تثبت أنه سيستفيد مالياً منه. لكن الإشكالية الأخلاقية لا تبدأ فقط عند تحقق الربح المباشر، بل قد تظهر أيضاً عندما يشارك مسؤول عام في ملف حكومي يمكن أن يفيد شريكاً تجارياً تربطه به علاقة قائمة أو حديثة.

ثانياً: متى يتحول النفوذ الرسمي إلى سؤال أخلاقي؟

بحسب رويترز، طرح باراك فكرة إشراك TI Capital في المشروع خلال اتصالات ومناقشات سبقت الإعلان عن الترتيبات الرسمية، ثم صدر في حزيران/يونيو ٢٠٢٦ بيان مشترك مع رئيس الوزراء العراقي يشيد بالمضي في مذكرة تفاهم مع الشركة لإعادة تأهيل خط كركوك–بانياس. لاحقاً، ظهرت TI Capital ضمن ائتلاف أوسع يضم «شيفرون» الأميركية وUCC القطرية في دراسات تتعلق بمسارات تصدير النفط العراقي. وهنا لا يكفي التسلسل الزمني وحده لإثبات أن الشركة حصلت على موقعها بسبب علاقة باراك بغندور، لكنه يجعل الشفافية أكثر أهمية. السؤال الذي ينبغي طرحه ليس: هل ثبت وجود فساد؟ فالجواب حتى الآن لا. السؤال هو: هل كانت إجراءات الاختيار واضحة وقابلة للتدقيق بما يكفي لإزالة الشكوك بشأن تأثير العلاقات الشخصية في قرار يتعلق بمشروع استراتيجي؟

ثالثاً: مشروع يتجاوز شركة واحدة

لا ينبغي أن تختزل القضية كلها في اسم TI Capital أو في العلاقة بين باراك وغندور، لأن مشروع الممر النفطي العراقي–السوري أكبر من ذلك بكثير. فالعراق يحتاج فعلياً إلى تنويع منافذ تصديره وتقليل اعتماده على مسار بحري واحد، ولا سيما بعد أن أظهرت الأزمات الإقليمية هشاشة الاعتماد المفرط على مضيق هرمز. وفي تموز/يوليو ٢٠٢٦، وافقت الحكومة العراقية على ترتيبات أولية مع ائتلاف يضم TI Capital وChevron وUCC لدراسة مشروعات استراتيجية مرتبطة بخطوط التصدير، كما وُقعت مذكرة تفاهم عراقية–سورية بشأن إعادة تأهيل خط يمتد باتجاه بانياس على البحر المتوسط. ومن المهم أيضاً التمييز بين مرحلة الدراسات والالتزام الاستثماري النهائي. فالموافقات الأولية ومذكرات التفاهم لا تعني أن العراق حسم بعد نموذج التمويل أو نسب الملكية أو حقوق التشغيل. وهذه المرحلة المبكرة هي تحديداً الوقت الأنسب لتثبيت قواعد الشفافية قبل تحول التفاهمات إلى التزامات مالية طويلة الأجل. وهذا يعني أن المشروع يجب أن يُقيّم على أساس فائدته للعراق أولاً: هل يخفض مخاطر التصدير؟ هل يضيف طاقة نقل حقيقية؟ هل يحقق عائداً اقتصادياً صافياً؟ وهل تكون رسوم النقل والتمويل والتشغيل والسيطرة على الأصول متوافقة مع المصلحة العراقية طويلة الأمد؟

رابعاً: الجغرافيا الجديدة للطاقة العراقية

تكمن القيمة الاستراتيجية للممر السوري في أنه يمنح النفط العراقي منفذاً إلى البحر المتوسط ويقلل تعرض الصادرات لأي اضطراب طويل في الخليج. لكن هذه الميزة الجيوسياسية لا تلغي الكلفة المالية والأمنية الكبيرة. فإعادة إنشاء الخط أو تأهيله تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وضمانات أمنية، واتفاقات مستقرة بين بغداد ودمشق، وآليات واضحة للتشغيل والصيانة والرسوم. كما أن تقديرات نقلتها رويترز عن مصادر مطلعة تشير إلى أن التنفيذ قد يحتاج إلى أربع سنوات على الأقل، بكلفة محتملة تقارب ١٥ مليار دولار. لذلك فإن القرار لا ينبغي أن يُبنى على شعار «تنويع المنافذ» وحده، بل على مقارنة هذا المسار ببدائل أخرى، ومنها تطوير منظومة التصدير شمالاً عبر تركيا أو توسيع القدرات القائمة في الجنوب.

خامساً: ما الذي يجب أن يكون علنياً؟

كلما ارتفعت قيمة المشروع وحساسيته، ازدادت أهمية الإفصاح. ومن حق الدولة أن تحافظ على سرية بعض التفاصيل التجارية أثناء التفاوض، لكن ذلك لا يمنع نشر الأسس العامة التي حكمت اختيار الشركات. ينبغي توضيح طبيعة دور كل طرف: من يمول؟ ومن يصمم؟ ومن ينشئ؟ ومن يشغل؟ وما الخبرة التي تملكها كل شركة في خطوط الأنابيب والطاقة؟ وهل دخلت الشركات عبر منافسة واضحة أم من خلال تفاوض مباشر؟ وما الضمانات التي تمنع تضارب المصالح؟ كما ينبغي إخضاع المشروع لتدقيق مالي وقانوني مستقل، مع إلزام الشركات والمسؤولين بالإفصاح عن المصالح والعلاقات التي قد تمس الحياد.

سادساً: النزاهة لا تعني افتراض الفساد

من الضروري التمييز بين المطالبة بالشفافية وبين إصدار حكم مسبق. فالمعطيات المنشورة تثير أسئلة، لكنها لا تثبت أن باراك حقق منفعة مالية من الأنبوب، ولا تثبت أن TI Capital دخلت المشروع بطريقة غير قانونية. ولهذا فإن الموقف المهني هو طلب الوثائق والإفصاحات ومعايير الاختيار، لا تحويل الشبهة إلى إدانة. فالمشروعات الاستراتيجية تصبح أكثر قوة عندما تستطيع الدولة إثبات أن قراراتها اتخذت وفق معايير فنية ومالية واضحة، لا وفق العلاقات الشخصية.

الخاتمة

إن مشروع كركوك–بانياس قد يمنح العراق منفذاً استراتيجياً مهماً ويزيد مرونة صادراته النفطية، لكنه في الوقت نفسه يضع أمام بغداد اختباراً في الحوكمة بقدر ما يضع أمامها فرصة في الطاقة. فالمشكلة ليست في وجود شركات أميركية أو قطرية أو غيرها، ولا في أن تكون للمسؤولين خلفيات تجارية سابقة، بل في أن تبقى الحدود واضحة بين النفوذ الرسمي والمصلحة الخاصة. وعليه، فإن نجاح المشروع لا يقاس فقط بعدد البراميل التي قد تصل إلى المتوسط، وإنما أيضاً بسلامة طريقة اتخاذ القرار، ووضوح العقود، وعدالة اختيار الشركات، وقابلية الإجراءات للتدقيق. إذا استطاع العراق الجمع بين تنويع منافذ التصدير والشفافية المؤسسية، فسيكون المشروع مكسباً في أمن الطاقة والسيادة الاقتصادية معاً. أما إذا بقيت الأسئلة المتعلقة بالاختيار والعلاقات التجارية من دون إجابات موثقة، فإن المشروع سيظل عرضة للشك، مهما كانت أهميته الجيوسياسية.

الاثار الاقتصادية المحتملة لانسحاب القوات الامريكية من العراق



سامي عبيد محمد التميمي



انسحاب القوات الأمريكية
من العراق منذ سبتمبر 2025
وانتهاء السحب الكامل
مع نهاية العام 2025

أهمية الحدث

- تحوّل استراتيجي في العلاقات الأمنية بين بغداد وواشنطن.
- خطوة باتجاه تحقيق السيادة الوطنية الكاملة.
- اختبار حقيقي للقوات الأمنية العراقية لفرض الأمن والاستقرار.
- تأثيره لا يقتصر على الأمن بل يمتد إلى الاقتصاد والتنمية.

العامل الحاسم

مستوى الاستقرار الأمني في العراق بعد الانسحاب هو المحدد الرئيسي للأثر الاقتصادي، وليس الانسحاب بحد ذاته.

1 الانفاق العام



انخفاض محتمل

- تقليل النفقات الحكومية المرتبطة بالدعم اللوجستي والأمني للقوات الأجنبية.
- توجية الموارد إلى البنية التحتية والخدمات والاستثمار المحلي.



زيادة محتملة

- زيادة الانفاق العسكري لإصلاح القطاع الأمني.
- عقود التسليح و تحديث المنظومة العسكرية.

الأثر الصافي: تقليل الانفاق على القوات الأجنبية من زيادة الانفاق على القوات الوطنية.

2 الاستثمار الأجنبي

في حال الاضطراب

- ارتفاع المخاطر الأمنية.
- تراجع الاستثمار الأجنبي.

في حال الاستقرار

- زيادة الاستثمارات الأجنبية.
- تحفيز النمو والتنمية المستدامة.

صندوق النقد الدولي:
تدهور الأمن من أهم المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض الاستثمار.

3 القطاع النفطي

الإنتاج الحالي

+4 مليون برميل يومياً في عام 2025

أكثر من 90%
من الإيرادات الحكومية من الصادرات النفطية.



فرص مستقبلية

- تحو ل من شراكة أمنية إلى شراكة اقتصادية.
- فسح المجال أمام الشركات الأمريكية الكبرى لتطوير قطاع الطاقة.
- تعزيز مكانة العراق في أسواق النفط والغاز.
- استهداف زيادة الإنتاج إلى 10 ملايين برميل يومياً.

4 الموازنة العامة



عجز الموازنة

4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025

أثر سحر الانسحاب

- انخفاض النفقات العسكرية للقوات الأجنبية.
- زيادة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط

5 سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية



في حال الاضطراب

- تراجع إنتاج وتصدير
- انخفاض كمية الدولارات الداخلة إلى العراق.
- الضغط على الاحتياطيات الأجنبية.
- ارتفاع الضغط على سعر الصرف وكلفة الواردات.

في حال الاستقرار

- لا يتوقع حدوث أزمة مباشرة في سعر الصرف.
- استمرار تدفق الدولارات من صادرات النفط.
- استقرار الاحتياطيات الأجنبية.

6 التجارة والنقل



في حال الاستقرار

- تخفيض تكاليف النقل والمخاطر.
- تحفيز الاستثمار في المشاريع والقطاعات الحيوية.

في حال الاضطراب

- ارتفاع تكاليف النقل والتأمين.
- ارتفاع تكلفة استيراد السلع.
- زيادة مخاطر الطرق البديلة.
- تأخير المشاريع الاستثمارية.
- ارتفاع تكلفة مشاريع البنية التحتية.

7 النمو الاقتصادي

سيناريو الاضطراب

- ارتفاع المخاطر الأمنية.
- تراجع الاستثمار.
- تثبيط النمو الاقتصادي

سيناريو الاستقرار

- زيادة الاعتماد على المؤسسات الأمنية العراقية.
- تحقيق استقرار أمني.
- زيادة الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

الخلاصة



"انسحاب القوات الأمريكة لا يؤدي بالضرورة إلى أثار اقتصاديـة سلبية أو إيجابية ذاته، بل يتوقف الأثر بدرجة كبيرة على قدرة العراق على ملء الفراغ الأمني والحفاظ على الاستقرار.

الاثار الاقتصادية المحتملة لانسحاب القوات الامريكية من العراق

سامي عبيد محمد التميمي

شكّل إعلان الولايات المتحدة عن البدء بسحب قواتها العسكرية العاملة ضمن مظلة التحالف الدولي من العراق منذ بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، والإعلان عن انتهاء سحب كامل القوات الأمريكية مع حلول نهاية العام، أحد أبرز التحولات الاستراتيجية في مسار العلاقات الأمنية بين بغداد وواشنطن. ويمثل انسحاب القوات الأمريكية من العراق خطوة في اتجاه تعزيز السيادة الوطنية، لكنه في الوقت نفسه يشكل اختباراً حقيقياً لقدرة القوات العسكرية والأمنية العراقية على فرض الأمن وتحقيق الاستقرار، ومن ثم توفير بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمار، باعتباره أحد أهم متطلبات النمو والتنمية المستدامة.ولا يقتصر تأثير الانسحاب على الجانب الأمني فحسب، بل يمتد إلى الإنفاق العام، والاستثمار الأجنبي، وقطاع الطاقة، والموازنة العامة، وسعر الصرف، والاحتياطيات الأجنبية، والتجارة والنقل، فضلاً عن النمو الاقتصادي. ومن هنا يمكن تناول أبرز الآثار المحتملة للانسحاب من خلال المحاور الآتية:

أولاً: الإنفاق العام

يمكن أن يؤثر الانسحاب الأمريكي في الإنفاق العام من ناحيتين رئيسيتين. الأولى تتمثل في احتمال انخفاض النفقات الحكومية المرتبطة بالدعم اللوجستي والأمني للقوات الأجنبية، بما يسمح بإعادة توجيه جزء من هذه الموارد نحو البنية التحتية والخدمات الأساسية والاستثمار المحلي. أما الناحية الثانية، فتتعلق بإمكانية اضطرار الحكومة العراقية إلى زيادة الإنفاق العسكري والأمني من أجل إصلاح القطاع الأمني، وتحديث المنظومة العسكرية، وإبرام عقود تسليح جديدة، وتعزيز قدرات التدريب والمراقبة والدعم اللوجستي.وعليه، فإن الأثر الصافي للانسحاب سيتوقف على حجم الانخفاض في النفقات المرتبطة بوجود القوات الأجنبية مقارنة بحجم الزيادة في الإنفاق على القوات الوطنية. ومن المتوقع أن تتضاءل هذه الزيادة تدريجياً مع مرور الوقت، إذا نجحت الدولة في إعادة تأهيل القوات الأمنية ورفع كفاءتها وتعزيز قدرتها على فرض سلطة القانون.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي

يشير صندوق النقد الدولي إلى أن تدهور الوضع الأمني يمثل أحد أهم المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمار. ومن ثم فإن العامل الحاسم في تحديد أثر الانسحاب الأمريكي على الاستثمار الأجنبي هو مستوى الاستقرار الأمني الذي يستطيع العراق المحافظة عليه بعد الانسحاب.فإذا نجحت القوات العراقية في الحفاظ على الاستقرار، فقد يتحول الانسحاب إلى عامل إيجابي يعزز الثقة بالبيئة الاستثمارية ويشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول إلى السوق العراقية. أما إذا أدى الانسحاب إلى تحديات أمنية أو فراغ في بعض المناطق، فقد ترتفع المخاطر وتزداد كلفة التأمين، ويتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: القطاع النفطي

تشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن العراق أنتج أكثر من أربعة ملايين برميل يومياً من النفط الخام خلال عام ٢٠٢٥، في وقت يعتمد فيه الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية، التي تشكل أكثر من ٩٠٪ من موارده المالية العامة. وقد يؤدي الانسحاب الأمريكي إلى إعادة صياغة طبيعة العلاقات بين بغداد وواشنطن، بحيث تنتقل تدريجياً من شراكة يغلب عليها الطابع الأمني إلى شراكة أكثر تركيزاً على الاستثمار والطاقة. ويمكن أن يفتح ذلك المجال أمام الشركات الأمريكية الكبرى للاستثمار في قطاعات النفط والغاز والطاقة، بما يسهم في تطوير البنية الإنتاجية للعراق وتعزيز مكانته في أسواق الطاقة. وتكتسب هذه المسألة أهمية إضافية في ظل الطموحات العراقية لزيادة مستويات الإنتاج النفطي مستقبلاً إلى نحو عشرة ملايين برميل يومياً، وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة في الحقول وخطوط النقل والتخزين والتصدير والبنية التحتية المرتبطة بالطاقة.

رابعاً: الموازنة العامة

تُعد الموازنة العامة العراقية عادة في ظل عجز مالي، وقد قدّر صندوق النقد الدولي عجز الموازنة بنحو ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥. ويمكن أن يظهر أثر الانسحاب الأمريكي على الموازنة من خلال مسارين رئيسيين. الأول يتمثل في تحسن نسبي محتمل في جانب الإنفاق إذا انخفضت النفقات المرتبطة بالقوات الأجنبية. أما المسار الثاني فيرتبط بإمكانية زيادة الإيرادات النفطية إذا أدت التوترات الجيوسياسية الإقليمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية. لكن هذه النتائج تبقى مرتبطة بقدرة العراق على استمرار الإنتاج والتصدير بصورة مستقرة، لأن أي اضطراب أمني ينعكس على القطاع النفطي قد يحول ارتفاع الأسعار من فرصة لزيادة الإيرادات إلى عامل ضغط إضافي على المالية العامة.

خامساً: سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية

يمكن تحليل أثر الانسحاب الأمريكي على سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية بالاعتماد على مستوى الاستقرار الأمني والاقتصادي في البلاد.فإذا حافظ العراق على الاستقرار، واستمرت صادرات النفط بصورة طبيعية، فمن غير المتوقع أن يكون الانسحاب بحد ذاته سبباً مباشراً في حدوث أزمة في سعر الصرف أو الاحتياطيات الأجنبية.أما إذا أدى الانسحاب إلى اضطرابات أمنية واقتصادية أثرت في إنتاج النفط أو صادراته، فقد تتراجع كمية الدولارات الداخلة إلى العراق، وهو ما يضغط على الاحتياطيات الأجنبية ويزيد الطلب على العملة الأجنبية، وقد يؤدي لاحقاً إلى ضغوط على سعر الصرف وارتفاع كلفة الواردات.

سادساً: التجارة والنقل

يرتبط النشاط التجاري وحركة النقل بصورة وثيقة بمستوى الأمن. ولذلك فإن أي اضطراب أمني بعد الانسحاب يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وزيادة كلفة استيراد السلع، وارتفاع مخاطر استخدام الطرق البديلة، وتأخير المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن زيادة كلفة تنفيذ مشاريع البنية التحتية. وفي المقابل، فإن نجاح القوات العراقية في فرض الأمن والمحافظة على الاستقرار من شأنه أن يخفض تكاليف النقل والمخاطر، ويعزز الثقة في البيئة الاقتصادية، ويحفز الاستثمار في المشاريع والقطاعات الحيوية، ولا سيما النقل والطاقة والصناعة والخدمات اللوجستية.

سابعاً: النمو الاقتصادي

يمكن تصور سيناريوهين رئيسين للعلاقة بين انسحاب القوات الأمريكية والنمو الاقتصادي في العراق. السيناريو الأول هو سيناريو الاستقرار، ويتمثل في زيادة الاعتماد على المؤسسات الأمنية العراقية، ونجاحها في الحفاظ على الأمن، بما يرفع مستوى الثقة ويشجع الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثم يدعم النمو الاقتصادي. أما السيناريو الثاني فهو سيناريو ارتفاع المخاطر الأمنية، وفيه يؤدي ضعف الاستقرار إلى تراجع الاستثمار، وارتفاع تكاليف الأعمال، وتعطل بعض الأنشطة الاقتصادية والمشاريع، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات النمو وفرص العمل.وفي ضوء ما تقدم، فإن انسحاب القوات الأمريكية من العراق لا يؤدي بالضرورة إلى آثار اقتصادية سلبية أو إيجابية بمجرد حدوثه، وإنما يتوقف الأثر بدرجة كبيرة على قدرة الدولة العراقية على ملء الفراغ الأمني، وفرض سلطة القانون، والحفاظ على الاستقرار، وحماية المنشآت الاقتصادية وطرق التجارة ومواقع إنتاج وتصدير النفط. كما أن الأثر الاقتصادي الأهم لا يكمن في تكلفة خروج القوات نفسها، بل في تأثير الانسحاب على مستوى المخاطر الأمنية وثقة المستثمرين وإنتاج النفط وصادراته والاستقرار المالي.ومن هنا فإن نجاح مرحلة ما بعد الانسحاب يتطلب أن تتعامل الحكومة العراقية معها بوصفها مرحلة انتقال استراتيجي لا مجرد حدث عسكري. فكلما تمكنت المؤسسات الوطنية من إدارة الملف الأمني بكفاءة، وتوجيه الوفورات المالية نحو الاستثمار والبنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال، وجذب رؤوس الأموال، وحماية قطاع الطاقة، تحولت عملية الانسحاب إلى فرصة لتعزيز السيادة والاستقرار والنمو. أما إذا ترافق الانسحاب مع تراجع أمني أو ضعف مؤسسي، فقد تتحول آثاره إلى ضغوط على الاستثمار والموازنة وسعر الصرف والتجارة والنمو. ولذلك فإن العامل الحاسم في النهاية ليس وجود القوات الأجنبية أو غيابها بحد ذاته، بل قدرة الدولة العراقية على إدارة المرحلة الجديدة بكفاءة، وتحويل الاستقرار الأمني إلى استقرار اقتصادي وتنموي طويل الأمد.


بعد انتصار قوى المحاصصة
في تشكيل الحكومة..
كيف تبدأ معركة الإصلاح
يا دولة الرئيس؟
SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com
اياد السماوي
الواقع الحالي
انتصار قوى المحاصصة في تشكيل الحكومة
وزارة المالية
وزارة النفط
وزارة الكهرباء
وزارة الداخلية
وزارة الإعمار
وزارات أخرى
المشكلة المركزية
حكومة داخل الحكومة
مجلس الوزراء
القرار الرسمي
تأثير الأحزاب
القرار غير الرسمي
لا يجوز أن تتحول الوزارات إلى اقطاعيات حزبية
معارك الإصلاح الثلاث
1
إصلاح الموازنة
OIL
تقليل الاعتماد على النفط
ضبط العجز والهدر
توجية الموارد إلى الاستثمار
البنية التحتية والخدمات
2
مكافحة الفساد
محاسبة المسؤولين
تحقيقات مستقلة وشفافة
منع الحماية السياسية
سيادة القانون على الجميع
3
اقتصاد منتج
الزراعة والصناعة والغاز
الكهرباء والبنية التحتية
دعم القطاع الخاص
توفير فرص العمل
تقليل الاعتماد على النفط
مبادئ الحكم الرشيد
المحاسبة
للجميع
الإنجاز
أساس التقييم
الكفاءة
معيار العمل
البرنامج الحكومي
امرجعية
مجلس الوزراء
مركز القرار
دور الوزير
استقلال القرار التنفيذي عن الإرادة الحزبية
وليس الستقلالاً عن الحكومة
الوزير يعمل ضمن:
الدستور والقانون
البرنامج الحكومي
قرارات مجلس الوزراء
انتهت معركة تشكيل الحكومة...
والآن تبدأ المعركة الأصعب: بناء الدولة.

بعد انتصار قوى المحاصصة في تشكيل الحكومة.. كيف تبدأ معركة الإصلاح يا دولة الرئيس؟

اياد السماوي

دولة الرئيس، لقد انتهت معركة تشكيل الحكومة، وأصبحت الكابينة الوزارية واقعًا سياسيًا ودستوريًا قائمًا. وقد جاءت هذه الحكومة، مثل كثير من الحكومات العراقية السابقة، نتيجة تفاهمات بين قوى وكتل متعددة، لكل منها حساباتها وتمثيلها ومصالحها. لكن اكتمال توزيع الحقائب لا ينبغي أن يعني انتقال منطق التقاسم نفسه إلى إدارة مؤسسات الدولة. وهنا تبدأ المسؤولية الأهم لرئاسة مجلس الوزراء: تحويل وزراء جاءت بهم قوى مختلفة إلى فريق حكومي واحد يعمل تحت سقف الدستور والقانون والبرنامج الحكومي، ويجعل المصلحة العامة مرجعيته الأولى. المطلوب اليوم ليس إعادة فتح الصراع على الهوية السياسية للوزراء، فقد حُسم هذا الأمر مع تشكيل الحكومة، وإنما تغيير الطريقة التي تُدار بها الوزارات بعد اكتمال التشكيلة. فالوزير الذي رشحته كتلة سياسية لا ينبغي أن يبقى أسير إرادتها التنفيذية بعد دخوله مجلس الوزراء، ولا أن يتعامل مع وزارته بوصفها حصة حزبية أو مجالًا لتوزيع النفوذ والمناصب والعقود. الوزارة مؤسسة من مؤسسات الدولة، والوزير مسؤول عن أدائها أمام رئيس مجلس الوزراء ومجلس النواب والقانون والرأي العام. أما الجهة التي رشحته فلها حق الموقف السياسي، لا حق إدارة الوزارة من خارج مؤسسات الدولة. إن استقلال القرار التنفيذي للوزير ليس ترفًا سياسيًا، بل شرط لوجود حكومة تستطيع تنفيذ برنامج موحد. فمن الصعب بناء سياسة مالية أو اقتصادية أو أمنية متماسكة إذا كان كل وزير يتحرك وفق توجيهات منفصلة، أو إذا أصبحت القرارات الأساسية داخل الوزارات خاضعة لحسابات الكتل أكثر من خضوعها لأولويات الدولة. ولهذا فإن السؤال بعد اكتمال الحكومة لم يعد: من حصل على هذه الوزارة أو تلك؟ بل: من يملك القرار داخل الوزارة بعد تسلمها؟ هل هو مجلس الوزراء وبرنامجه، أم القوى التي رشحت الوزير؟ دولة الرئيس، مسؤوليتكم أن يبقى مجلس الوزراء مركز القرار التنفيذي، وأن يكون البرنامج الحكومي المرجعية العملية لجميع الوزارات، وأن يخضع الوزراء لمعيار واحد في المتابعة والتقييم والمحاسبة. فلا معنى لبرنامج حكومي إذا امتلك كل وزير برنامجًا موازيًا تصوغه كتلته، ولا معنى للمساءلة إذا كان الفشل التنفيذي محميًا بالتوازنات السياسية. وبعد انتهاء مرحلة تشكيل الحكومة، ينبغي الانتقال سريعًا إلى ثلاثة ملفات لا تحتمل التأجيل.

أولًا: إصلاح الموازنة ومعالجة الاختلال المالي

لا يستطيع الاقتصاد العراقي الاستمرار في دورة تتوسع فيها النفقات مع كل موازنة، بينما تبقى الإيرادات شديدة الارتباط بالنفط، ثم يجري اللجوء إلى الاقتراض أو الإجراءات المؤقتة كلما تعرضت المالية العامة للضغط. المطلوب ليس فقط البحث عن موارد إضافية لتمويل الإنفاق القائم، وإنما مراجعة بنية الإنفاق نفسها. وهذا يعني ضبط النفقات غير الضرورية، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وإغلاق منافذ الهدر، وتحسين إدارة العقود والمشتريات، وتنمية الإيرادات غير النفطية بصورة عادلة ومدروسة، من دون أن يتحول المواطن محدود الدخل إلى الطرف الأسهل لتحميله كلفة الإصلاح. كما ينبغي إعادة توجيه جزء أكبر من موارد الدولة نحو الاستثمار والبنية التحتية والمشاريع التي توسع القاعدة الإنتاجية. فالعجز ليس رقمًا محاسبيًا فحسب، بل انعكاس لطريقة إدارة الموارد والالتزامات. وإذا بقي الإنفاق الجاري يتضخم على حساب الاستثمار، فسوف تستمر الدولة في استهلاك مواردها من دون بناء قدرة اقتصادية تقلل هشاشتها مستقبلًا.

ثانيًا: مكافحة الفساد وحماية المال العام

لا تكفي الشعارات في مواجهة الفساد إذا بقيت بعض الملفات خاضعة للحماية السياسية أو المساومات الحزبية. فالمعيار الحقيقي لجدية الحكومة هو أن تكون مؤسسات التحقيق والرقابة قادرة على العمل بلا خطوط حمراء، وأن يخضع المسؤول للمساءلة بسبب فعله، لا بسبب موقعه داخل الخريطة السياسية. المال العام ليس جزءًا من نظام تقاسم النفوذ، والعقود والمشاريع والمناصب ليست استحقاقات حزبية. وكلما تحولت الوزارة إلى مساحة نفوذ مغلقة، ضعفت قدرة أجهزة الرقابة على اكتشاف المخالفات ومنعها. ومكافحة الفساد لا تعني فقط ملاحقة الأموال بعد ضياعها، بل بناء منظومة تمنع الهدر قبل وقوعه: عقود أكثر شفافية، ورقابة رقمية، ونشر مؤشرات التنفيذ، وتحديد المسؤوليات، وربط الصرف بالإنجاز. فالوقاية المؤسسية أقل كلفة من مطاردة الفساد بعد أن يتحول إلى شبكة مصالح معقدة.

ثالثًا: بناء اقتصاد منتج يقلل الاعتماد على النفط

يمتلك العراق موارد بشرية وطبيعية وموقعًا جغرافيًا يؤهله لبناء اقتصاد أكثر تنوعًا، لكن امتلاك الثروة لا يساوي امتلاك اقتصاد منتج. والمطلوب هو تحويل الموارد إلى إنتاج وفرص عمل وقيمة مضافة وإيرادات مستدامة. ويبدأ ذلك بإعادة تحريك الصناعة والزراعة، واستثمار الغاز المصاحب، وتحسين الكهرباء، وتطوير النقل والخدمات اللوجستية، وإزالة العقبات التي تعيق الاستثمار والقطاع الخاص، وإصلاح القطاع المصرفي بما يسمح بتمويل المشاريع بدلًا من بقاء النشاط الاقتصادي معتمدًا على الإنفاق الحكومي. ولا تعني هذه السياسة الاستغناء عن النفط في المدى القريب، فهذا غير واقعي، بل تعني تقليل درجة اعتماد الدولة والموازنة والاقتصاد عليه. فكلما بقيت الإيرادات العامة مرتبطة بمصدر واحد، بقيت البلاد عرضة للصدمات الخارجية، وبقيت كل دورة انخفاض في أسعار النفط تتحول إلى أزمة مالية داخلية.

دولة الرئيس..

هذه الملفات الثلاثة لن تتحول إلى سياسات حقيقية إذا لم يمتلك الوزراء القدرة على اتخاذ قراراتهم داخل الدولة، ضمن القانون والبرنامج الحكومي، وبعيدًا عن الإملاءات الحزبية الخارجية. واستقلال الوزير لا يعني أن يعمل بمعزل عن رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء، بل يعني العكس تمامًا: أن يكون ولاؤه التنفيذي للحكومة التي هو عضو فيها، وأن يمارس صلاحياته وفق القانون وقرارات مجلس الوزراء، لا وفق تعليمات تصدر من جهة سياسية ترى في الوزارة امتدادًا لنفوذها. وهنا يقع الاختبار الحقيقي لرئاسة الحكومة. فالمشكلة ليست في الكيفية التي وصل بها الوزير إلى منصبه فقط، بل في الكيفية التي سيدير بها هذا المنصب بعد وصوله. ولا نحتاج إلى إعادة فتح معركة تشكيل الحكومة بعد أن انتهت، ولا إلى تجاهل التوازنات السياسية التي قامت عليها. المطلوب أكثر واقعية: منع هذه التوازنات من التحول إلى حكومة داخل الحكومة، ومنع الوزارة من أن تصبح مؤسسة داخل الدولة لكنها تعمل لمصلحة جهة خارج مركز القرار التنفيذي. اجعلوا مجلس الوزراء مركز القرار، والبرنامج الحكومي معيار العمل، والكفاءة أساس التكليف، والإنجاز أساس التقييم، وحماية المال العام قاعدة لا تخضع للتفاوض. ومن يفشل في أداء مهمته ينبغي أن يخضع للمساءلة، ومن يعطل البرنامج الحكومي لا ينبغي أن تتحول الجهة التي رشحته إلى مظلة تحميه من المسؤولية. العراق لا يحتاج إلى وزراء يتوزعون في الولاء والقرار بقدر ما يحتاج إلى حكومة تعمل كجسم واحد، حتى وإن جاءت مكوناتها من قوى سياسية متعددة. لقد انتهت معركة تشكيل الحكومة، دولة الرئيس. والآن تبدأ المعركة الأصعب: أن تتحول الكابينة من تسوية سياسية إلى مؤسسة حكم، وأن تتحول الحكومة من مجموعة وزراء إلى فريق دولة، وأن يصبح نجاحها أو فشلها قابلًا للقياس والمحاسبة. فبناء الدولة لا يبدأ من توزيع الحقائب، بل من اليوم الذي تنتهي فيه عملية توزيعها ويبدأ السؤال: ماذا ستفعل الحكومة بهذه الصلاحيات، ولصالح من ستستخدمها؟ والجواب الذي ينتظره المواطن بسيط: لصالح العراق والدولة والقانون.

ثورة الفقراء الصامتة

(دينار أضعف وحكومة تتوسع في زمن التقشف)



رياض جبار العيداني



1 تعديل سعر الصرف وأثره على المعيشة

أبرز القطاعات المتأثرة

- التعليم
- الأدوية والعلاج
- السلع الغذائية
- مدخلات الإنتاج
- السكن
- النقل

كان سابقاً	أصبح الآن
1,320 دينارا للدولار	1,520 دينارا للدولار

%15.2
نسبة الزيادة

2 المواطن يدفع الفاتورة

ارتفاع تكاليف المعيشة
- الغذاء
- الدواء
- أجور الدراسة
- النقل
- السكن

تراجع القدرة الشرائية
الراتب نفسه يشتري سلعاً أقل

زيادة الضغط على الأسر
خطر أكبر على الفئات محدودة الدخل

ضغط على المشروعات الصغيرة وتراجع فرص العمل

3 ثلاث وزارات جديدة في زمن الأزمة!



- وزارة الذكاء الاصطناعي أو الاستثمار الرقمي
- وزارة الدولة
- وزارة السياحة

التساؤلات المشروعة
- ما كلفة هذه الوزارات الجديدة؟
- ما الحاجة الفعلية إليها الآن؟
- لماذا لا تحقق أهدافها عبر المؤسسات القائمة؟
- كيف يطلب من المواطن التقشف بينما تتوسع الحكومة؟

4 حملة صولة الفجر أمام اختبار الحقيقة

الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات
- ما حجم الأموال المستردة فعلياً؟ إلى أين ذهبت؟
- ما مصير الملفات الكبرى؟
- هل تُطبق معايير المحاسبة على الجميع بلا استثناء؟

الأهداف المعلنة
- مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة
- محاسبة المتورطين مهما كانت مواقعهم
- تفكيك منظومة الهدر والفساد

5 مخاطر استمرار الوضع الحالي

- اتجاه الأفراد إلى الدولار والذهب لحفظ القيمة
- تراجع الاستهلاك والنشاط الاقتصادي
- اتساع رقعة الفقر وهشاشة الطبقة الوسطى
- ارتفاع التضخم وتآكل الدخول الحقيقية

6 التوصيات المقترحة

- نشر دراسة مالية معلنة عن كلفة أي وزارة مستحدثة ومبرراتها
- مراجعة نفقات الرئاسات والوزارات والغاء غير الضروري منها
- نشر تقارير دورية وموثقة عن نتائج (صولة الفجر)
- حماية القوة الشرائية عبر ضبط الأسواق ومكافحة الاحتكار
- زيادة الإيرادات غير النفطية وتنويع الإنتاج ومكافحة التهرب الضريبي

7 الخلاصة

ثـورة الفقراء ، إن ينبغي تقلق أي حكومة ليست دعوة إلي العنف،
بل هي ذلك الغضب الاجتماعي المتراكم حين يشعر المواطن بأن التضحيات موزعة بصورة غير عادلة.
الناس لا يطلبون المستحيل، بل **يريدون دولة تقلص امتيازاتها قبل أن تقلص قدرتهم على العيش**،
وتحاسب أصحاب النفـوذ كما تحاسب الموظف البسيط، وتثبت أن **مكافحة الفساد مشروع دولة** لا حملة إعلامية عابرة.

ثورة الفقراء الصامتة (دينارٌ أضعف وحكومةٌ تتوسع في زمن التقشف)

رياض جبار العيداني

ليست المشكلة في أن تعترف الحكومة العراقية بوجود أزمة مالية خانقة؛ فالأزمة قد تكون حقيقة تفرضها ظروف الاقتصاد واعتماده المفرط على النفط. المشكلة الحقيقية تبدأ عندما يُطلب من المواطن أن يدفع ثمن هذه الأزمة من قوته ودوائه وتعليم أبنائه، بينما تتجه الحكومة، في الوقت نفسه، إلى توسيع تشكيلتها الوزارية وزيادة أعبائها الإدارية. وهنا لا يعود السؤال اقتصادياً فحسب، بل يصبح سؤالاً عن العدالة والأولويات ومدى احترام الحكومة لمعاناة الناس. لقد توسم العراقيون خيراً بحكومة رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي، خصوصاً بعد إطلاق حملة «صولة الفجر» لمكافحة الفساد، وأمل كثيرون أن تكون بداية لمواجهة جدية مع منظومة الهدر والفساد، واسترداد الأموال العامة، ومحاسبة المتورطين مهما كانت مواقعهم. لكن هذا الأمل سيبقى معلقاً ما لم تتحول الشعارات إلى نتائج معلنة تشمل كبار المتنفذين كما تشمل صغار الموظفين، وتصل إلى مراكز النفوذ المالي والسياسي، ولا تتوقف عند الأسماء التي لم تعد تمتلك الغطاء أو الحماية السياسية.

المواطن يدفع الفاتورة

في ٧ تشرين الأول ٢٠٢٦ دخل تعديل سعر الصرف حيز التنفيذ، فأصبح سعر بيع الدولار للجمهور ١,٥٢٠ ديناراً مقابل ١,٣٢٠ ديناراً سابقاً، وبذلك ارتفعت كلفة شراء الدولار بالسعر الرسمي بنحو ١٥,٢٪. وهذا يثير مخاوف جدية من انتقال جزء من الزيادة إلى أسعار السلع والخدمات، ولا سيما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد. ولا ينبغي الادعاء بأن جميع الأسعار سترتفع بالنسبة نفسها، لأن ذلك يتوقف على المنافسة وكلفة الاستيراد وهوامش الأرباح والسياسات التجارية. لكن الأثر المحتمل واضح: المواطن الذي لم يزد راتبه أو أجره يجد نفسه أمام فاتورة معيشية أكبر، فيما تتراجع قدرته على شراء الغذاء والدواء وتغطية أجور الدراسة والنقل والسكن. والأخطر أن الأجور الاسمية قد تبقى ثابتة بينما تنخفض الأجور الحقيقية. فالموظف الذي يتقاضى مليون دينار شهرياً لا يحتاج إلى قرار رسمي بتخفيض راتبه حتى يشعر بأنه أصبح أفقر؛ يكفي أن يشتري المبلغ نفسه سلعاً أقل. وهكذا تتآكل مدخرات الأسر، وتتراجع قدرة الطبقة الوسطى على الحفاظ على مستوى معيشتها، وتزداد هشاشة العائلات التي تقف أصلاً على حافة الفقر. ولا تتوقف الآثار عند الأسواق. فارتفاع كلفة الأدوية والعلاجات والفحوص الطبية قد يدفع بعض الأسر إلى تأجيل العلاج أو الاستغناء عن خدمات ضرورية، كما أن ارتفاع كلفة التعليم الأهلي والنقل والمواد الدراسية يضع الأسر أمام خيارات قاسية تمس مستقبل أبنائها. ويؤدي تراجع الاستهلاك بدوره إلى الضغط على أصحاب المحال والمشروعات الصغيرة، وقد ينعكس على فرص العمل والنشاط الاقتصادي.

ثلاث وزارات في زمن الأزمة

تزداد المفارقة وضوحاً مع التقارير التي تناولت التوجه إلى استحداث ثلاث وزارات ضمن ترتيبات استكمال التشكيلة الحكومية: وزارة السياحة، ووزارة الدولة، ووزارة الذكاء الاصطناعي أو الاستثمار الرقمي، مع تداول صيغ تنظيمية أخرى لملف الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا. وينبغي تثبيت الأسماء والصلاحيات النهائية وفق القرارات الرسمية، لأن تداول المقترحات لا يعني بالضرورة أن جميعها أُقرت بصيغتها المتداولة. والاعتراض هنا ليس على السياحة أو التكنولوجيا أو التحول الرقمي، فهي قطاعات مهمة لمستقبل العراق، بل على إنشاء هياكل وزارية جديدة في لحظة يقال فيها إن المالية العامة تواجه أزمة خانقة، من دون نشر دراسة واضحة تبين كلفة هذه الوزارات، وحاجة الدولة إليها، ومقدار ما ستضيفه من إنتاجية وإيرادات، ولماذا تعذر تحقيق أهدافها من خلال المؤسسات القائمة. فالوزارة الجديدة لا تعني راتب الوزير وحده، بل قد تستتبع مكاتب ومباني ومركبات وحمايات ومخصصات ومستشارين وملاكاً وظيفياً ونفقات تشغيلية، فضلاً عن احتمالات التداخل مع وزارات وهيئات موجودة أصلاً. وهذه التكاليف، مهما اختلف حجمها، تصبح التزامات متكررة في الموازنات المقبلة.وهنا يبرز السؤال: كيف يُطلب من المواطن تحمل آثار تعديل سعر الصرف، بينما لا يرى خطة معلنة لتقليص الجهاز الحكومي أو مراجعة الامتيازات والنفقات غير الضرورية؟ وكيف يصبح الضغط على معيشة الناس أمراً لا مفر منه، بينما يبدو تقليص المناصب والهياكل الحكومية خياراً قابلاً للتأجيل؟

«صولة الفجر» أمام اختبار الحقيقة

إن مكافحة الفساد لا تُقاس بعدد الاعتقالات أو المؤتمرات الصحفية، بل بقدرة الدولة على الوصول إلى شبكات الفساد الكبرى، واسترداد الأموال، وإغلاق منافذ الهدر، وضمان عدم تكرار التجاوزات على المال العام. وقد أثارت حملة «صولة الفجر» نقاشاً بشأن نطاقها وآلياتها، وهو ما يجعل نشر نتائجها الموثقة أمراً ضرورياً لتعزيز الثقة العامة. ولا يصح الجزم بأن كل من شملتهم الإجراءات هم من صغار الفاسدين، أو أن كبار الفاسدين محميون جميعاً، من دون أدلة قضائية موثقة. لكن من حق المواطن أن يسأل: ما حجم الأموال المستردة فعلياً، وإلى أين ذهبت؟ وما مصير الملفات الكبرى؟ وهل تطبق معايير المحاسبة على الجميع بلا استثناء، أم أن هناك معايير أخرى؟ إن غياب الإجابات التفصيلية يفتح الباب أمام الشك، ويجعل شعار الإصلاح عرضة لفقدان مصداقيته.

استنتاجات وتوصيات

أولاً، ينبغي نشر دراسة مالية معلنة عن كلفة أي وزارة مستحدثة، ومبررات إنشائها، ومؤشرات أدائها، ومقارنتها بخيار دمج اختصاصاتها في المؤسسات القائمة. ثانياً، مراجعة نفقات الرئاسات والوزارات والحمايات والإيفادات والمركبات والاستشارات، وإلغاء غير الضروري منها وفق القانون، قبل تحميل المواطنين أعباء إضافية. ثالثاً، نشر تقارير دورية عن «صولة الفجر» التي توقفت، تتضمن الإجراءات القضائية، والأموال المستردة، ومراحل حسم الملفات، مع ضمان استقلال القضاء وقرينة البراءة.رابعاً، إعداد برنامج لحماية القوة الشرائية يتضمن مراقبة الأسواق، ومكافحة الاحتكار، وتوجيه المساعدات إلى الفئات الأشد تضرراً، ومتابعة كلفة الغذاء والدواء والتعليم.خامساً، تحويل الإصلاح المالي من الاعتماد على سعر الصرف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، واسترداد الديون العامة، وإصلاح الجمارك والضرائب، ومكافحة التهرب، وتنويع الإنتاج.

الخاتمة

إن «ثورة الفقراء» التي ينبغي أن تقلق أي حكومة ليست دعوة إلى العنف، بل هي ذلك الغضب الاجتماعي المتراكم حين يشعر المواطن بأن التضحيات موزعة بصورة غير عادلة، وأن الوعود أكبر من النتائج.فالناس لا يطلبون المستحيل، بل يريدون دولة تقلص امتيازاتها قبل أن تقلص قدرتهم على العيش، وتحاسب أصحاب النفوذ كما تحاسب الموظف البسيط، وتثبت أن مكافحة الفساد مشروع دولة لا حملة إعلامية عابرة.فإذا كانت الأزمة خانقة حقاً، فلتكن أولى خطوات التقشف تقليص كلفة السلطة لا توسيعها، ولتكن أولى خطوات الإصلاح محاسبة الفساد الكبير لا الاكتفاء بما يسهل الوصول إليه. فالثقة لا تُستعاد بالشعارات، وإنما بالعدالة والشفافية والنتائج. إن جوهر الأزمة، في النهاية، لا يتعلق بسعر الصرف وحده، ولا بعدد الوزارات وحده، ولا بحملة لمكافحة الفساد وحدها، بل بطريقة توزيع أعباء الإصلاح بين الدولة والمجتمع. فإذا كانت الحكومة تطلب من المواطن أن يتحمل جزءاً من كلفة الأزمة، فمن الطبيعي أن ينتظر المواطن أن يرى السلطة نفسها تخفض نفقاتها، وتراجع امتيازاتها، وتقدم دليلاً واضحاً على أن التقشف يبدأ من الأعلى قبل أن يصل إلى دخل الأسرة. وعندما يرى المواطن أن الإجراءات المالية تقترن بإصلاح إداري حقيقي، وأن مكافحة الفساد تصل إلى مراكز النفوذ، وأن إنشاء أي مؤسسة جديدة يستند إلى حاجة وكلفة ونتائج قابلة للقياس، يمكن عندها أن تتحول التضحيات المطلوبة إلى مسؤولية مشتركة. أما إذا بقي العبء موزعاً بصورة يشعر معها الناس بأنهم الحلقة الأضعف، فإن الأزمة المالية ستتحول تدريجياً إلى أزمة ثقة، وهذه أخطر من العجز المالي نفسه.

موعد (صفر حرق للغاز) ينتقل إلى 2029

والقرى المجاورة للحقول تتنفس الفارق



تركي عامر تايه عبدالله الزيدي



مجمع أرطاوي



600 مليون قدم مكعب قياسي/يوم

على مرحلتين

المرحلة الثانية: 2028 – 2029

نهاية 2029

الموعد الوطني المستهدف لصفر حرق الغاز

2027 حقول شركة نفط الشمال فقط

حجم الحرق في 2023



البصرة

9.9 مليار م³

من أصل 18 مليار م³ محروقة في العراق عام 2023



ميسان

2.9 مليار م³

الالتزامات المناخية

17% إضافية مشروطة بتمويل دولي

5% بحلول 2035

3% بحلول 2030

الآثار البيئية والصحية

مخاطر صحية طويلة الأمد

الأمراض الجلدية

الربو

أمراض الجهاز التنفسي

تلوث الهواء

عائدات النفط تتوزع أما الدخان فيبقى حيث ينتج



التجربة النرويجية



1991 ضريبة على الغاز المحروق أو الطلق في الهواء

2971 حظر الحرق الروتيني إلا السلامة

من الحرق إلى الاستفادة: مسار التحول



استخراج الغاز المصاحب ← المعالجة ← استخدامه في الكهرباء والصناعة ← تقليل الحرق

خطوات عملية مطلوبة

1. جدول علني: حقلاً بحقل
2. محطات دائمة لرصد جودة الهواء ونشر البيانات
3. نطاقات حماية حول الحقول ومنشآت الحرق

الرسالة الأساسية

الموعد الذي يتأجّل في بغداد بقرار، يُدفع ثمنه في البصرة.

موعد (صفر حرق للغاز) ينتقل إلى ٢٠٢٩... والقرى المجاورة للحقول تتنفّس الفارق

تركي عامر تايه عبدالله الزيدي

في أطراف البصرة، لا يحتاج الناس إلى تقارير البنك الدولي ليعرفوا أن الغاز يُحرق. فهم يرون الشعلات من نوافذهم ليلاً ونهاراً، ويشمّون آثارها حين تتبدّل الريح، ويعدّون السنين وهم ينتظرون أن تنطفئ. والسؤال عندهم لم يعد: هل ستنطفئ؟ بل: متى؟ وهذا الموعد تأجّل مرة أخرى، لا في مؤتمر دولي كبير، بل في بيان قصير قد يمر من دون أن يلفت انتباه كثيرين.

الخبر باختصار

في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، أوضحت وزارة النفط أن الموعد النهائي للوصول إلى «صفر حرق» في عموم حقول العراق هو نهاية عام ٢٠٢٩، ونفت ما تداولته تقارير عن أن الموعد هو عام ٢٠٢٧. وبيّن المتحدث باسم الوزارة أن عام ٢٠٢٧ يخص حقول شركة نفط الشمال وحدها. وقبل ذلك بخمسة أيام، عرض المتحدث نفسه ستة مشاريع غاز تراهن عليها الوزارة، يأتي في مقدمتها مجمع أرطاوي في البصرة بطاقة تبلغ ٦٠٠ مليون قدم مكعب قياسي يومياً على مرحلتين، على أن تكتمل المرحلة الثانية خلال ٢٠٢٨-٢٠٢٩. وفي اليوم نفسه الذي صدر فيه التوضيح، أطلقت الحكومة مساهمتها المحدّثة في اتفاق باريس، متضمنة التزاماً غير مشروط بخفض الانبعاثات بما يصل إلى ٥٪ فقط عن المسار المعتاد بحلول عام ٢٠٣٥.

الشعلة قضية مكانية لا نفطية فقط

اعتدنا مناقشة حرق الغاز بلغة الاقتصاد: مليارات تحترق في الهواء، وغاز نستورده بينما نهدر غازنا. وهذا صحيح؛ فالبنك الدولي قدّر قيمة الغاز المحروق عالمياً في عام ٢٠٢٥ بنحو ٥٤ مليار دولار، وأحرقت ثلاث دول، هي روسيا وإيران والعراق، قرابة نصف هذا الحجم. لكن المخطط الحضري يرى في الشعلة شيئاً آخر: خريطة غير عادلة لتوزيع الضرر. فبحسب تحليل لمركز روداو للدراسات، كانت البصرة وحدها مصدر نحو ٩٫٩ مليارات متر مكعب من أصل ١٨ مليار متر مكعب أُحرقت في العراق عام ٢٠٢٣، أي أكثر من نصف المجموع، تليها ميسان بنحو ٢٫٩ مليار متر مكعب. وهنا يظهر مفهوم العدالة البيئية بوضوح: أن تتوزع المنافع والأضرار بإنصاف على المكان والسكان. فعائدات النفط تتوزع على البلاد كلها عبر الموازنة العامة، أما الدخان فيبقى حيث يُنتج. ووزارة البيئة نفسها تربط حرق الغاز بأمراض الجهاز التنفسي والربو والأمراض الجلدية والسرطان، فيما يتحمل سكان القرى والأقضية المحيطة بالحقول الأثر المباشر لهذا التلوث، رغم أن هذه المناطق لم تكن دائماً في صدارة أولويات الخدمات والتنمية. ومن هذه الزاوية، لا يعود الحرق مجرد مسألة كفاءة في إدارة مورد نفطي، بل يصبح جزءاً من علاقة الدولة بالمكان والسكان. فالمحافظة التي تنتج الثروة ينبغي ألا تتحمل وحدها الأثر البيئي والصحي للإنتاج من دون أن تحصل، في المقابل، على مستوى موازٍ من الحماية والخدمات. والعدالة هنا لا تعني وقف النشاط النفطي، بل إدارة آثاره بطريقة تجعل كلفة الإنتاج موزعة بقدر أكبر من الإنصاف، وتمنح المجتمعات القريبة من الحقول حقاً واضحاً في المعلومة والرصد والحماية والوقاية الصحية.

سنوات انتظار

لا أقلل من صعوبة المهمة. فجمع الغاز المصاحب ومعالجته يحتاجان إلى منشآت وأنابيب واستثمارات ضخمة، ومشروع غاز الناصرية والغراف بلغت نسبة إنجازه نحو ٧٨٪ في أيلول الماضي، وهذا تقدم حقيقي ينبغي احتسابه. لكن المشكلة ليست في أن المشاريع تحتاج إلى وقت، بل في أن الفترة الانتقالية تبدو بلا سياسة حماية معلنة. فسنتان إضافيتان تعنيان سنتين أخريين من التعرض اليومي للتلوث، من دون وجود خطة واضحة تحمي من يعيشون قرب الحقول خلال هذه المرحلة: لا شبكة رصد لجودة الهواء تنشر بياناتها بصورة منتظمة، ولا أولوية معلنة لإطفاء الشعلات الأقرب إلى التجمعات السكنية، ولا نطاقات حماية في التصاميم الأساسية تمنع زحف البناء والبيوت نحو الحقول ومواقع الحرق. وثمة مفارقة أخرى. فالمساهمة المناخية المحدّثة تضع قطاعي النفط والغاز ضمن قطاعات خفض الانبعاثات الرئيسة، لكن مستوى الطموح غير المشروط يبقى متواضعاً ٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠ و٥٪ بحلول عام ٢٠٣٥، بينما ترتبط نسبة إضافية تبلغ ١٧٪ بتوافر التمويل الدولي. ومن هذه الزاوية، يبدو إطفاء الشعلات من أسرع المسارات لرفع مستوى الخفض، لأنه يقلل الانبعاثات، وفي الوقت نفسه يوفر وقوداً يمكن استخدامه في محطات الكهرباء. والأخطر أن المواعيد التي تعلنها وزارة النفط قد تفقد معناها إذا تحولت باستمرار من موعد إلى آخر. فعبارات مثل «نهاية ٢٠٢٧» ثم «نهاية ٢٠٢٩» لا تمنح المواطن أو البرلمان أداة دقيقة للمحاسبة، لأنها لا تحدد أي شعلة ستنطفئ، وفي أي حقل، وفي أي شهر، وما مقدار الانخفاض الذي تحقق فعلياً في الحرق.

الدرس النرويجي: القاعدة قبل الحقل

حسمت النرويج هذه المسألة مبكراً. فمنذ عام ١٩٧١ حظرت الحرق في جرفها القاري إلا لأغراض السلامة، واشترطت أن تقدم الشركة خطة لاستغلال الغاز قبل الموافقة على خطة تطوير الحقل نفسه. ثم فرضت عام ١٩٩١ ضريبة على كل متر مكعب يُحرق أو يُطلق في الهواء. وكانت النتيجة أن الحرق الروتيني اختفى تقريباً، وأصبح الغاز يعاد حقنه أو يُصدّر. والفكرة الجوهرية هنا تخطيطية قبل أن تكون تقنية: لا يُسمح باستخدام الأرض أو المورد قبل حسم آثاره وكيفية إدارة نواتجه. أما في العراق، فقد اتخذ المسار شكلاً معاكساً؛ جرى تطوير الحقول أولاً، ثم بدأ البحث لاحقاً عن كيفية التعامل مع الغاز المصاحب.

ما العمل؟

إطفاء الشعلة مشروع هندسي معقد، لكن حماية الناس إلى أن تنطفئ هي قرار تخطيطي وإداري لا يحتاج بالضرورة إلى مجمعات غاز جديدة أو عقود بمليارات الدولارات. إنه يحتاج أولاً إلى معرفة من يدفع الثمن، وأين يعيش، وما مستوى تعرضه للتلوث. فالموعد الذي يتأجل في بغداد بقرار، يدفع ثمنه في البصرة وميسان سكان يعيشون بالقرب من مصادر الحرق.

أولاً — وزارة النفط: استبدال الموعد الوطني العام بجدول علني مفصل، حقلاً بحقل وشعلة بشعلة، يتضمن أحجام الحرق الشهرية وتاريخ إطفاء كل شعلة، مع نشر تقرير تقدم كل ثلاثة أشهر. فما يُقاس ويُنشر بوضوح يمكن متابعته ومحاسبة الجهات المسؤولة عنه.

ثانياً — وزارتا البيئة والصحة مع حكومتي البصرة وميسان: نصب محطات دائمة لرصد جودة الهواء في التجمعات السكنية المحيطة بالحقول، ونشر بياناتها بصورة مفتوحة للجمهور، واستخدام هذه البيانات لترتيب أولويات الإطفاء، بحيث تبدأ المعالجة بالشعلات الأقرب إلى البيوت والأعلى أثراً في صحة السكان.

ثالثاً — وزارة الإعمار والإسكان وهيئات التخطيط في المحافظات النفطية: إدراج نطاقات حماية واضحة حول الحقول ومنشآت الحرق ضمن التصاميم الأساسية، ومنع أي توسع سكني جديد داخل هذه النطاقات، مع توجيه جزء محدد من تخصيصات تنمية الأقاليم إلى الخدمات الصحية والبيئية في الأقضية الملاصقة للحقول.

إن الوصول إلى «صفر حرق» ليس مجرد هدف نفطي أو مناخي، بل اختبار لعدالة التخطيط وقدرة الدولة على توزيع كلفة التنمية بصورة أكثر إنصافاً. فليس من العدالة أن تستفيد البلاد كلها من عائدات النفط، بينما تتحمل مناطق الإنتاج وحدها الدخان والأمراض والمخاطر البيئية. لذلك لا ينبغي أن تتحول نهاية ٢٠٢٩ إلى رقم جديد ينتظره السكان بصمت. المطلوب أن تكون السنوات الفاصلة حتى ذلك الموعد سنوات قياس وحماية وتقليل للضرر، لا مجرد فترة انتظار إضافية. فإطفاء الشعلة قد يحتاج إلى مشروع هندسي، أما حماية الناس حتى تنطفئ فتبدأ بقرار واضح، وخريطة معلنة، ومعلومة متاحة، وأولوية تضع الإنسان قبل الحقل.

العراق بين مطرقة المحاصصة ورؤية التغيير

مسارات الإصلاح وبناء دولة المواطنة



محمد حسن الساعدي



أثر الأزمة على الاقتصاد

اعتماد شبه كلي على النفط
رغم الإيرادات الهائلة لم يتحقق تنوع اقتصادي حقيقي

إنفاق تشغيلي ضخم
تضخم الكادر الوظيفي ودعم غير منتج وهدر في الميزانيات

تراجع البنية التحتية
أزمة في الكهرباء والماء والصحة والتعليم

ارتفاع البطالة
معدلات بطالة مرتفعة بين الشباب

أبرز أوجه أزمة المحاصصة

مؤسسات ضعيفة
وقرار وطني مرهن بالتوازنات الضيقة

تقاسم السلطة
بين الأحزاب والطوائف على حساب المصلحة الوطنية

تدخلات خارجية
تجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات

وجود تشكيلات مسلحة
خارج إطار الدولة تؤثر على القرار السياسي

الآثار الاجتماعية

حراك شبابي
بوعي وطني جديد يرفض الطائفية

تراجع التعايش
وتآكل النسيج المجتمعي

تغيرات ديموغرافية
وهجرة متواصلة

من 2003 إلى اليوم

محطات أساسية في المسار العراقي



2003
سقوط النظام السابق وانفتاح على تحول ديمقراطي مأمول



2006–2008
تصاعد العنف والإرهاب وظهور جماعات مسلحة متعددة التوجهات



2014
تمدد داعش وأزمة أمنية كبرى



2018–2019
حراك شعبي واسع لإصلاح النظام



2023–2026
استمرار التحديات بين المحاصصة والفساد وطموحات التغيير

مسارات الإصلاح والحلول المقترحة

1 تفكيك المحاصصة
- إقرار قانون أحزاب صارم.
- منع الأذرع المسلحة للأحزاب
- بناء دولة المواطنة وسيادة القانون

2 إصلاح القطاع الأمني
- حصر السلاح بيد الدولة .
- توحيد العقيدة العسكرية.
- تعزيز مؤسسات الأمن والنزاهة

3 مكافحة الفساد
- تفعيل أجهزة الرقابة.
- التحول الرقمي الكامل:
- شفافية في المناقصات. والمعاملات الحكومية.

4 تنويع الاقتصاد
- تأسيس صندوق سيادي.
- دعم الصناعة والزراعة. والسياحة
- تمكين القطاع الخاص وتوفير فرص العمل

5 إعادة بناء البنية التحتية
- شراكات استراتيجية شفافة.
- تطوير الطاقة والتوزيع.
- تحديث التعليم والصحة. والمياه

6 المصالحة وتعزيز الهوية
- برنامج وطني للمصالحة
- العدالة الانتقالية.
- بناء الهوية الوطنية. في المناهج والإعلام
- مشاركة أكبر للشباب

7 سياسة خارجية متوازنة
- الحياد الإيجابي
- تصفير الأزمات
- تحويل العراق إلى مركز للتكامل الاقتصادي والتجاري



الخلاصة

- العراق أمام مفترق طرق تاريخي: إما استثمار الفرص لبناء دولة مؤسسات راسخة أو استمرار حلقة الأزمات والانهيارات.
- التغيير ليس حدثاً طارئاً بل عملية تراكمية تتطلب قيادة حكيمة ورؤية استراتيجية واضحة.
- المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار حزبي أو طائفي.
- استثمار الموقع الجغرافي الفريد والموارد الطبيعية والطاقات البشرية لبناء مستقبل يليق بعراقة العراق وتطلعات أبنائه.

العراق بين مطرقة المحاصصة ورؤية التغيير- مسارات الإصلاح وبناء دولة المواطنة

محمد حسن الساعدي

يخوض العراق، منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، مساراً تاريخياً بالغ التعقيد، تتداخل فيه ذاكرة المعاناة مع صعوبات الحاضر، وتتقاطع فيه آمال المواطنين بإقامة دولة مستقرة مع تحديات سياسية وأمنية واقتصادية حالت دون الوصول إلى استقرار راسخ ومستدام. فقد مثّل عام ٢٠٠٣ نقطة تحول كبرى أنهت نظاماً استبدادياً وفتحت الباب أمام تجربة سياسية جديدة، غير أن هذه التجربة سرعان ما اصطدمت بضعف المؤسسات، وهشاشة التوافقات، وتنامي المحاصصة الحزبية والطائفية، بما جعل القرار الوطني في كثير من الأحيان خاضعاً لتوازنات ضيقة أكثر من خضوعه لمنطق الدولة والمصلحة العامة.

من التغيير السياسي إلى هشاشة المؤسسات

كان من المفترض أن يفتح التحول السياسي المجال أمام بناء مؤسسات أكثر تمثيلاً للمجتمع، غير أن المرحلة الأولى اتسمت بفراغات عميقة في بنية الدولة، وتراجع في قدرة المؤسسات الرسمية على فرض القانون وإدارة الأمن والخدمات. وفي ظل هذا الضعف، ظهرت قوى سياسية ومسلحة متعددة الاتجاهات، وأصبح بعضها لاحقاً جزءاً مؤثراً من المشهد السياسي أو الأمني. وقد وجد المواطن نفسه بين تحديات الإرهاب من جهة، والفساد الإداري والمالي من جهة أخرى. وبينما كانت الدولة تحاول إعادة بناء مؤسساتها، استمرت ظواهر الانقسام السياسي وتعدد مراكز النفوذ، ما أضعف ثقة المواطنين بقدرة النظام السياسي على التحول إلى دولة مواطنة قوية وعادلة.

المحاصصة وأزمة القرار الوطني

تكرست المحاصصة بوصفها إحدى أبرز مشكلات النظام السياسي، إذ تحولت المواقع والمؤسسات في حالات كثيرة إلى جزء من معادلات حزبية وقومية وطائفية بدلاً من أن تُدار على أساس الكفاءة والمسؤولية العامة. وقد أدى ذلك إلى إضعاف القرار الوطني، لأن الحكومات أصبحت في أحيان كثيرة رهينة للتوافقات المعقدة بين القوى السياسية، في حين بقيت ملفات الإصلاح الكبرى مؤجلة أو مجتزأة.ولا تكمن المشكلة في التعدد السياسي بحد ذاته، بل في تحول التعدد إلى نظام لتقاسم الدولة بدلاً من التنافس على إدارتها. فالديمقراطية تحتاج إلى مؤسسات قوية، ومعارضة فاعلة، وقضاء مستقل، وقواعد واضحة للمساءلة، لا إلى توزيع النفوذ على أساس الحصص.

الاقتصاد الريعي وفرصة ضائعة

على الرغم من الإيرادات النفطية الكبيرة التي حصل عليها العراق خلال السنوات الماضية، لم تتحول هذه الموارد بالقدر المطلوب إلى قاعدة تنموية منتجة. فجزء كبير من الموازنات اتجه إلى الإنفاق التشغيلي والرواتب والتوسع في التوظيف العام والدعم، بينما بقيت مشاريع البنية التحتية والخدمات والإنتاج أقل من مستوى الحاجة. واستمرت أزمات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم، في وقت ارتفعت فيه بطالة الشباب وضعفت مساهمة القطاعات غير النفطية.وهنا تظهر إحدى أكبر مفارقات التجربة العراقية: بلد يمتلك موارد مالية وطبيعية كبيرة، لكنه ما يزال يعاني ضعف البنية الإنتاجية واعتماداً مرتفعاً على الاستيراد والنفط.

الأمن والسيادة وتعدد مراكز القوة

لم تكن الأزمة الأمنية منفصلة عن الأزمة السياسية. فضعف الدولة في مراحل مختلفة سمح بظهور تشكيلات مسلحة وقوى نافذة خارج إطار المؤسسات الرسمية أو بمحاذاتها، وهو ما أثر في وحدة القرار الأمني وهيبة الدولة.إن حصر السلاح بيد الدولة لا ينبغي أن يكون شعاراً مؤقتاً، بل أساساً دائماً لبناء دولة مستقرة. فوجود أكثر من مركز قرار عسكري أو أمني يضعف السيادة ويجعل البلاد أكثر عرضة للصراعات الداخلية والتأثيرات الخارجية. ومن هنا فإن إصلاح القطاع الأمني يتطلب توحيد سلسلة القيادة، وتطوير العقيدة العسكرية الوطنية، وإخضاع جميع القوى المسلحة للقانون والمؤسسات الدستورية.

مجتمع أنهكته الأزمات

على الصعيد الاجتماعي، تركت عقود العنف والنزوح والهجرة والانقسامات آثاراً عميقة في المجتمع العراقي. فقد شهدت البلاد تغيرات ديموغرافية، وهجرة داخلية وخارجية، وتراجعاً في بعض مظاهر التعايش التاريخي. ومع ذلك، أظهرت الحركات الاحتجاجية والشبابية خلال السنوات الأخيرة وجود وعي وطني متنامٍ يتجاوز كثيراً من الانقسامات التقليدية، ويركز على الدولة والخدمات والعدالة والفرص.وهذا الوعي يمثل فرصة مهمة لإعادة بناء هوية وطنية جامعة إذا جرى تحويله من حالة احتجاجية إلى مشاركة سياسية ومؤسسية حقيقية.

الإصلاح يبدأ من تفكيك منظومة المحاصصة

إن تصحيح المسار يتطلب معالجة جذور الأزمة، لا الاكتفاء بإدارة نتائجها. ويبدأ ذلك بإصلاح النظام السياسي على أساس المواطنة وسيادة القانون، والحد من المحاصصة، وتعزيز استقلال القضاء، وتفعيل مؤسسات الرقابة والنزاهة.كما يحتاج العراق إلى قانون أحزاب أكثر صرامة وشفافية في التمويل والتنظيم، وإلى منع الجمع بين العمل السياسي والنفوذ المسلح خارج المؤسسات الرسمية.وفي الجانب الإداري، يجب توسيع التحول الرقمي في العقود والمناقصات والمعاملات الحكومية لتقليل الاحتكاك المباشر والحد من فرص الفساد، مع ضمان الرقابة والمساءلة.

من الريع إلى الاقتصاد المنتج

اقتصادياً، يحتاج العراق إلى الانتقال التدريجي من الاعتماد المفرط على النفط إلى نموذج إنتاجي أكثر تنوعاً. ويشمل ذلك توجيه جزء أكبر من الإيرادات النفطية نحو الاستثمار في الصناعة والزراعة والطاقة والنقل والسياحة والتعليم التقني، مع دعم قطاع خاص حقيقي قادر على خلق فرص العمل. كما يمكن إنشاء أو تطوير أدوات سيادية واستثمارية تدير جزءاً من الفوائض النفطية على أسس مهنية، بما يحول الثروة الحالية إلى أصول منتجة للأجيال المقبلة.ولا يقل إصلاح البنية التحتية أهمية، ولا سيما الكهرباء والمياه والصحة والتعليم، لأنها تمثل القاعدة التي يقوم عليها أي نمو اقتصادي مستدام.

المصالحة والهوية الوطنية

إن الاستقرار لا يتحقق بالأمن وحده، بل يحتاج إلى مصالحة مجتمعية قائمة على العدالة، ومعالجة آثار النزاعات، وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة. كما ينبغي أن تؤدي المناهج التعليمية والإعلام والمؤسسات الثقافية دوراً في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، بدلاً من إعادة إنتاج الانقسامات.ويجب فتح المجال أمام الشباب للمشاركة في صنع القرار، لأن استمرار إبعاد الأجيال الجديدة عن مواقع التأثير يوسع الفجوة بين المجتمع والنظام السياسي.

سياسة خارجية متوازنة

على المستوى الخارجي، يحتاج العراق إلى سياسة تقوم على التوازن وعدم التحول إلى ساحة لصراعات الآخرين. فالمصلحة العراقية تقتضي علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا والدول العربية وسائر الشركاء، على أساس المصالح المتبادلة واحترام السيادة.ويمكن لموقع العراق الجغرافي أن يتحول من مصدر تنافس إقليمي إلى فرصة للتكامل الاقتصادي والتجاري إذا امتلكت الدولة رؤية واضحة ومؤسسات قادرة على إدارة هذا الموقع لصالحها.

الخاتمة

يقف العراق اليوم أمام مفترق حاسم. فإما أن يستفيد من خبرة أكثر من عقدين ليعيد بناء دولة المؤسسات والقانون، أو يستمر في إعادة إنتاج الأزمات نفسها بأشكال مختلفة. والتغيير المنشود ليس حدثاً سريعاً، بل عملية تراكمية تحتاج إلى رؤية وطنية طويلة الأمد وقيادة تضع المصلحة العامة فوق المصالح الحزبية والفئوية. ويمتلك العراق عناصر قوة كبيرة: الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والثروة البشرية، والسوق الواسعة، والتنوع الاجتماعي. لكن تحويل هذه العناصر إلى دولة قوية يحتاج إلى مؤسسات فاعلة، واقتصاد منتج، وسلاح خاضع للدولة، وعدالة قانونية، وسياسة خارجية متوازنة. وحين تتحول هذه المبادئ من شعارات إلى سياسات قابلة للتنفيذ، يمكن للعراق أن ينتقل من إدارة الأزمات إلى بناء المستقبل، وأن يجعل تجربة ما بعد ٢٠٠٣ مرحلة تعلم وتأسيس، لا حلقة دائمة من الانسداد والتعثر.

مابين تحالف الشرعية وتحالف مكة:

قراءة في التحولات الإستراتيجية للعقيدة الأمنية السعودية..!!



غيث العبيدي



المقدمة

- ما بين التحالفين تحولت العقيدة الأمنية السعودية من تصدير الشرعية إلى استيراد الحماية باسم المقدس.
- التحالف الثاني تحالف مكة.
- التحالف الأول عام 2015 لإعادة الشرعية في اليمن.
- يمثلان مرحلتين متناقضتين في مفاهيم الهجوم والتهديد.
- السعودية شكلت في عقد واحد تحالفين كبيرين.

أولاً: تحالف الشرعية (2015)

عقيدة الهجوم وتصدير القوة



- إعادة الرئيس اليمنى المخلوع عبد ربه منصور هادي إلى صنعاء.
- عقيدة قائمة على الهجوم وفرض خريطة جديدة في المنطقة.
- شرعية قانونية خارجية برسالة من هادي وقرار أممي.
- تصور أن الحوثيين جماعة ضعيفة يمكن سحقها بأسابيع.

النتيجة

- سقوط قناع الشرعية
- تحول الحوثيين إلى قوة صاروخية تضرب الرياض وأرامكو.
- فشل أهداف التحالف.

ثانياً: تحالف مكة

عقيدة الدفاع الوجودي واستيراد الحماية



- قام على شرعية جديدة و علنا لا يمكن مناقشها: شرعية مكة.
- ليس لمحاربة الإرهاب كما هو معلن. بل للدفاع عن بقاء النظام السعودي.
- سعي تحالف مكة بعد خسارة الشرعية القانونية.

ثلاث وظائف رئيسية لتحالف مكة

1. **إدخال إسرائيل إلى منظومة الدفاع**
السماح بدخول إسرائيل باسم حماية الحرمين وبغطاء ديني وأمني من الصواريخ الإيرانية والحوثية.

2. **تحويل الصراع إلى صراع مذهبي**
من تحالف عربي إلى تحالف سني خالص بهدف إعادة تعريف الحرب بين السنة والشيعة.

3. **تدويل حماية النظام السعودي**
من بظلب الحماية من باكستان ومصر وتركيا. وأي هجوم على الرياض كل عواصم التحالف.

ثالثاً: الفرق بين التحالفين

تحالف		تحالف الشرعية
استيراد القوة من الخارج	منطق التحالف	تصدير القوة إلى الخارج
السعودية ساحة المعركة	ساحة المعركة	اليمن ساحة المعركة
طلب الشرعية من الأماكن المقدسة	مصدر الشرعية	منح الشرعية للاخرين
السعودية هي المحمي	موقع السعودية	السعودية هي القائد
تحالف الخوف	الطبيعة العامة	تحالف القوة المغرر ة

رابعاً: الخلاصة

تحالف مكة
تحالف الخوف
اكتشفت السعودية أن المال لا يشتري الأمن السياسي والاقتصادي.

تحالف الشرعية
تحالف القوة المغلوبة
الرياض اعتقدت أن النصر يشتري بالمال.

> الدولة التي تحتاج أن تضع الكعبة كدرع أمام قصورها، هي دولة فقدت كل درعها الأخرى، ولجأت إلى المقدس طلباً للحماية. وهذا يعني أنها في أخر مراحل الضعف، وليس في أول مراحل القوة.



مابين تحالف الشرعية وتحالف مكة: قراءة في التحولات الإستراتيجية للعقيدة الأمنية السعودية..!!

غيث العبيدي

لا تُعرف تحالفات الدول بما تملكه من قوة فحسب، بل بما تخشاه أيضاً وبطبيعة التهديدات التي تعتقد أنها تواجهها. والسعودية شكّلت خلال عقد واحد تحالفين كبيرين يمثلان، وفق هذا المنظور، مرحلتين مختلفتين في مفهومَي الهجوم والدفاع وفي طريقة قراءة التهديدات الإقليمية. التحالف الأول تأسس عام ٢٠١٥، وعُرف بتحالف «إعادة الشرعية» في اليمن، وكان هدفه المعلن إعادة الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي إلى صنعاء واستعادة مؤسسات الدولة التي فقد السيطرة عليها. أما التحالف الثاني، فهو ما يُعرف رسمياً بـ«التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب»، والذي يمكن قراءة وظيفته الاستراتيجية، في هذا السياق، بوصفها انتقالاً نحو ما يمكن تسميته «تحالف مكة»، أي تحالفاً يستند إلى البعد الديني والرمزي للمملكة ومكانتها في العالم الإسلامي. وما بين التحالفين، تبدو العقيدة الأمنية السعودية وكأنها انتقلت من مرحلة كانت الرياض فيها تسعى إلى تصدير القوة والشرعية إلى محيطها، إلى مرحلة تبحث فيها عن توسيع شبكة الحماية الإقليمية والدولية لنفسها تحت عنوان حماية الأمن والمقدسات.

تحالف الشرعية وعقيدة الهجوم

قام تحالف «إعادة الشرعية» على تصور أساسي مفاده أن السعودية تمتلك من القدرات العسكرية والسياسية ما يسمح لها بفرض واقع جديد في اليمن وإعادة تشكيل موازين القوى هناك. وكانت عقيدة هذا التحالف هجومية بصورة واضحة، إذ نُقلت أثقال الحرب إلى العمق اليمني، بينما بقيت الأراضي السعودية قاعدة رئيسية للعمليات العسكرية واللوجستية. وفي التصورات الأولية للحرب، كان يُنظر إلى جماعة أنصار الله على أنها قوة محدودة يمكن احتواؤها أو هزيمتها خلال فترة قصيرة، باعتبارها جماعة مسلحة متمركزة أساساً في صعدة ولا تمتلك القدرات اللازمة لخوض مواجهة طويلة مع تحالف تقوده دولة تملك إمكانات مالية وعسكرية كبيرة. واستند التحالف كذلك إلى غطاء قانوني وسياسي خارجي، تمثل في طلب الرئيس عبد ربه منصور هادي التدخل، إضافة إلى القرارات الدولية المرتبطة بالأزمة اليمنية. وبذلك قدمت السعودية نفسها بوصفها دولة تدافع عن الشرعية الدولية وتستجيب لطلب حكومة حليفة، ولذلك احتفظت الرياض بالدور القيادي الرئيس في التحالف. لكن مسار الحرب جاءت نتائجه مختلفة عن التصورات الأولية. فالحكومة التي كان الهدف إعادتها إلى صنعاء لم تتمكن من تحقيق ذلك، في حين تطورت قدرات أنصار الله العسكرية خلال سنوات الحرب، ولا سيما في مجال الصواريخ والطائرات المسيّرة، ووصلت بعض عملياتهم إلى أهداف داخل الأراضي السعودية ومنشآت مرتبطة بقطاع الطاقة.

ومن هنا بدأ التحول في التفكير الأمني السعودي؛ فالحرب التي كان يُفترض أن تنتهي خلال أسابيع أو أشهر تحولت إلى مواجهة طويلة، وبدلاً من حسم التهديد خارج الحدود، أصبح جزء من التحدي يتمثل في حماية الداخل السعودي نفسه من تداعيات الحرب.

تحالف مكة وعقيدة الدفاع الوجودي

في هذا السياق يظهر ما يمكن تسميته «تحالف مكة»، لا بوصفه تحالفاً عسكرياً مختلفاً بالضرورة عن الأطر المعلنة، بل بوصفه تحولاً في فلسفة الدفاع السعودية، بحيث تصبح حماية المملكة والمقدسات جزءاً أساسياً من الخطاب الأمني والسياسي.فبعد أن كان الخطاب في التحالف الأول يرتكز بصورة أساسية على مفهوم «الشرعية» السياسية والقانونية في اليمن، يمكن للخطاب الجديد أن ينتقل إلى مفهوم أوسع وأكثر حساسية، وهو حماية مكة المكرمة والمدينة المنورة والمقدسات الإسلامية. وهنا تكتسب الرمزية الدينية أهمية كبيرة؛ لأن ربط أمن المملكة بأمن المقدسات يمنح المسألة بعداً يتجاوز حدود الدولة السعودية نفسها، ويجعل أي تهديد للمملكة قابلاً لأن يُقدَّم بوصفه تهديداً لمواقع مقدسة تمثل قيمة دينية لمئات الملايين من المسلمين. وبذلك يمكن تحديد ثلاث وظائف رئيسة لهذا التحول.

أولاً: تدويل حماية النظام السعودي

في تحالف «إعادة الشرعية» كانت السعودية هي الطرف الذي يقدم الحماية السياسية والعسكرية لحكومة الرئيس هادي، أما في النموذج الجديد فإن المملكة تسعى إلى بناء شبكة أوسع من الشركاء القادرين على المشاركة في حماية أمنها، من باكستان ومصر وتركيا وغيرها من الدول الإسلامية.وبهذا المعنى، يمكن أن يتحول أي تهديد كبير للأراضي السعودية من مشكلة سعودية محلية إلى قضية تمس مجموعة من الدول المتحالفة معها، وهو ما يوسع دائرة الردع ويقلل من اعتماد المملكة على قدراتها العسكرية الذاتية وحدها.

ثانياً: إعادة تعريف الصراع مذهبياً

كان تحالف «إعادة الشرعية» في بدايته ذا طابع عربي وإقليمي واضح، أما توسيع مفهوم التحالف الإسلامي فيمنح الصراع بعداً مذهبياً أكثر وضوحاً، ولا سيما في ظل التوتر السعودي الإيراني وطبيعة العلاقة بين طهران وأنصار الله. وفي هذا الإطار، قد لا تعود المواجهة تُقدم باعتبارها نزاعاً سعودياً يمنياً فقط، بل يمكن تصويرها على أنها جزء من مواجهة أوسع بين محورين إقليميين، بما يسمح للرياض بالاستفادة من عمقها السني والإسلامي في بناء شبكة سياسية وأمنية أكثر اتساعاً.ويكشف هذا التحول، في الوقت نفسه، عن إدراك سعودي بأن حماية المملكة لم تعد مسألة يمكن تركها لقدرات الجيش السعودي وحده، بل أصبحت مرتبطة بتحالفات وشراكات إقليمية ودولية.

ثالثاً: إدخال إسرائيل في منظومة الدفاع السعودي

أما الوظيفة الأكثر حساسية فتتعلق بإمكان إدخال إسرائيل بصورة أوسع في منظومة الدفاع الإقليمي المرتبطة بالسعودية. فالتطور الكبير في أنظمة الدفاع الجوي والرادارات والإنذار المبكر يجعل مسألة التكامل الأمني بين دول المنطقة والولايات المتحدة وإسرائيل مطروحة بقوة في أي مواجهة واسعة مع إيران أو القوى المتحالفة معها.ويمكن، في هذا السياق، تقديم التعاون الدفاعي باعتباره ضرورة لحماية المملكة والمقدسات من الصواريخ والطائرات المسيّرة، الأمر الذي قد يمنح أي تعاون أمني مستقبلي مع إسرائيل مبررات تختلف عن المبررات السياسية التقليدية للتطبيع. وهنا يتحول التطبيع، في الخطاب المحتمل، من قرار سياسي مثير للجدل إلى جزء من منظومة دفاعية يُقال إن هدفها حماية الأمن السعودي والمقدسات الإسلامية.

الفرق بين التحالفين

الفرق الجوهري بين المرحلتين يكمن في طريقة تصور السعودية لدورها وموقعها.في تحالف «إعادة الشرعية» كانت الرياض تصدّر القوة إلى الخارج، بينما في «تحالف مكة» تصبح الحاجة أكبر إلى استيراد القوة والدعم من الخارج.وفي التحالف الأول كانت اليمن هي ساحة المواجهة الرئيسة، أما في المرحلة الثانية فإن الأراضي السعودية ومنشآتها الحيوية تصبح جزءاً مباشراً من ساحة الصراع. وفي التحالف الأول كانت السعودية تقدم نفسها بوصفها الدولة التي تمنح الحماية والشرعية لحليف أضعف، بينما في النموذج الجديد تسعى إلى توظيف مكانتها الدينية والسياسية للحصول على شبكة حماية أوسع.كما كانت الرياض القائد المباشر للتحالف الأول، في حين تصبح في التحالف الجديد أكثر اعتماداً على منظومات وشراكات تقود الولايات المتحدة جانباً مهماً منها، مع احتمال توسع الدور الإسرائيلي في الجوانب الدفاعية والتقنية.

الخاتمة

كان تحالف «إعادة الشرعية» تعبيراً عن مرحلة اعتقدت فيها الرياض أن التفوق المالي والعسكري قادر على حسم الصراع في اليمن خلال فترة قصيرة، وأن القوة يمكن أن تعيد تشكيل الواقع السياسي وفق الحسابات السعودية. أما التحول نحو ما يمكن تسميته «تحالف مكة»، فيعكس مرحلة مختلفة، أدركت فيها السعودية أن الثروة العسكرية والمالية وحدها لا تكفي لضمان الأمن، وأن التهديدات الجديدة، ولا سيما الصواريخ والطائرات المسيّرة والحروب غير المتكافئة، تحتاج إلى منظومات دفاع وشبكات تحالف أوسع. وهكذا تكشف المقارنة بين التحالفين تحولاً من عقيدة الهجوم إلى عقيدة الدفاع، ومن تصدير القوة إلى البحث عن مظلة حماية أوسع، ومن الاعتماد على الشرعية السياسية والقانونية إلى توظيف الرمزية الدينية للمقدسات في بناء شرعية أمنية جديدة. وفي هذا التحول تكمن المفارقة الأساسية: فالدولة التي بدأت الحرب وهي ترى نفسها قادرة على إعادة تشكيل اليمن، وجدت نفسها بعد سنوات أمام سؤال مختلف تماماً، لا يتعلق بكيفية فرض إرادتها على خصومها فحسب، بل بكيفية حماية أراضيها ومنشآتها الحيوية من قدرات عسكرية لم تكن في بداية الحرب تُعامل باعتبارها تهديداً استراتيجياً حقيقياً.

السلطة البحرينية تصنع معارضيها

فلا تلوموا الأجيال حين تتمرّد على واقعها



د. جواد عبد الوهاب



سياسات السلطة التى توسّع دائرة السخط

- غياب الثقة بجدوى الشكوى
- تقييد المساحات المتاحة للتعبير
- إغلاق أبواب الحلول
- أزمات معيشية وتراجع الفرص

من يصنع المعارضة؟

- تكفي سياسة غير عادلة لتوليد جيل ناقد ومستقل
- تنشأ من الفجوة بين الحقوق المعلنة والواقع الفعلي
- بل حصيلة تجربة يعيشها المواطن
- ليست مجرد تنظيمات أو شخصيات سياسية

ماذا تريد الأجيال الجديدة؟

- مشاركة سياسية حقيقية
- عدالة وتكافؤ الفرص
- سكن واستقرار مستقبل
- فرص عمل وحياة كريمة



الأجيال الجديدة أكثر وعياً
وأقل أقتناعاً بالخطاب التقليدي
وتطرح أسئلة مستقلة
من واقع تجربتها اليومية

الهروب من الأزمات لا يلغيها

- البطالة لا تتراجع بتجاهل شكاوى الشباب
- الأزمة المعيشية لا تُحل باتهام المنتقدين
- أزمة الثقة لا تُعالج بتكرار الشعارات
- المطالب السياسية لا تختفي بالتضييق عليها

المسؤولية الأكبر تقع على السلطة

- معالجة الأزمات المعيشية وخلق فرص للشباب
- ضمان الحقوق والحريات
- مراجعة السياسات وتصحيح الأخطاء
- تمتلك أدوات القرار والتنفيذ

مسؤولية المعارضة

- برامج واقعية وقابلة للتطبيق
- مسؤولية في الخطاب
- وضوح في الأهداف

الخلاصة

السلطة لا تستطيع أن تصنع أسباب الاعتراض
ثم تتبرأ من نتائجها

تقليص المعارضة يبدأ بازالة الأسباب التي تجعل الناس يعارضونها
لا بمهاجمة المعارضين أو تحميلهم مسؤولية كل أزمة

السلطة البحرينية تصنع معارضيها.. فلا تلوموا الأجيال حين تتمرّد على واقعها

د. جواد عبد الوهاب

ليس من الدقة السياسية تحميل المعارضة البحرينية وحدها مسؤولية تشكّل أجيال ناقدة للسياسات الرسمية أو اختيار بعض المواطنين الوقوف في موقع المعارضة. فالمواقف السياسية لا تتكون دائمًا بفعل التنظيمات أو الخطابات الحزبية، بل تنشأ كذلك من التجربة اليومية التي يعيشها الإنسان، ومن الطريقة التي تقابل بها الدولة تطلعاته ومخاوفه وأسئلته. وحين تتسع المسافة بين الوعود الرسمية والواقع الذي يراه المواطن، أو يشعر الفرد بأن صوته لا يصل بالقدر الكافي إلى مؤسسات القرار، يصبح الاعتراض نتيجة يمكن تفسيرها من داخل المجتمع نفسه، لا بالبحث الدائم عن جهة خارجية أو تنظيم سياسي يُحمَّل مسؤولية إنتاجها. فالأجيال الجديدة لا تحتاج بالضرورة إلى من يعلّمها الرفض. يكفي أحيانًا أن تقارن بين ما يُقال لها وما تعيشه، وبين حقوق تتوقعها وفرص تجدها محدودة، حتى تبدأ بطرح أسئلتها الخاصة.

المعارضة ليست تنظيمًا فقط

من الخطأ اختزال مفهوم المعارضة في الأحزاب أو الجمعيات أو الشخصيات السياسية. فالمعارضة، بمعناها الاجتماعي الأوسع، يمكن أن تبدأ من شعور المواطن بوجود فجوة بين توقعاته وبين أداء المؤسسات. وقد يكون الإنسان غير منتمٍ إلى أي تنظيم سياسي، لكنه ينتقد سياسة اقتصادية أو اجتماعية، أو يطالب بمزيد من المشاركة والشفافية، أو يرى أن بعض الإجراءات العامة تحتاج إلى مراجعة. ولهذا فإن وصف كل نقد بأنه نتيجة «تحريض» لا يساعد على فهم المجتمع، لأنه يخلط بين النشاط السياسي المنظم وبين التذمر الاجتماعي أو المطالب المدنية التي يمكن أن تنشأ بصورة مستقلة.فالجيل الجديد يمتلك مصادر متعددة للمعلومات،ويقارن تجاربه بتجارب مجتمعات أخرى، ويسأل عن العمل والسكن والتعليم وتكافؤ الفرص والمشاركة ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن التعامل مع هذه الأسئلة باعتبارها انعكاسًا آليًا لخطاب المعارضة التقليدية.

حين تتحول السياسة إلى مصدر لإنتاج الاعتراض

تتحمل الدولة مسؤولية خاصة لأنها تمتلك أدوات القرار والتنفيذ. فإذا ظهرت أزمة معيشية، أو ضعفت الثقة بمؤسسة عامة، أو شعر جزء من المجتمع بأن قنوات التعبير والمشاركة لا تستجيب لتطلعاته، فإن معالجة هذه القضايا تقع أولًا ضمن مسؤوليات الحكم. وهذا لا يعني أن كل احتجاج أو اعتراض دليل على خطأ حكومي، ولا أن كل خطاب معارض يمثل بالضرورة قراءة صحيحة للواقع. لكنه يعني أن الدولة لا تستطيع تفسير المشكلات السياسية والاجتماعية بالتركيز على من يعبّر عنها وإهمال الظروف التي أنتجتها. فالبطالة لا تعالج باتهام منتقدي السياسات الاقتصادية، وأزمة الثقة لا تزول بتكرار الخطاب الرسمي، والمطالب السياسية لا تختفي بمجرد تضييق المساحة المخصصة لمناقشتها. والحكومة التي تريد استقرارًا مستدامًا تحتاج إلى أن تسأل باستمرار: لماذا لا يثق بعض المواطنين بمؤسساتها؟ ولماذا يشعر بعض الشباب بأن فرصهم أضيق من طموحاتهم؟ وهل قنوات المشاركة والتعبير المتاحة قادرة بالفعل على استيعاب التغيرات الاجتماعية؟

الاستقرار أكبر من غياب الاحتجاج

من الأخطاء الشائعة قياس الاستقرار بمجرد انخفاض مستوى الاحتجاج أو تراجع حضور الأصوات المعارضة في المجال العام. فالاستقرار الأكثر رسوخًا ينتج عندما يشعر المواطن بأن القانون يحميه، وأن حقوقه لا تعتمد على موقعه السياسي أو الاجتماعي، وأن لديه قنوات واضحة للاعتراض والمطالبة والتظلم، وأن الإصلاح ممكن من داخل المؤسسات. أما الصمت وحده فلا يقدم دائمًا صورة دقيقة عن الرضا الاجتماعي. فقد توجد مجتمعات هادئة ظاهريًا، بينما تتراكم داخلها مشاعر الإحباط وفقدان الثقة. ولهذا ينبغي النظر إلى النقد، ضمن الأطر السلمية والقانونية، باعتباره مصدرًا للمعلومات عن المشكلات التي قد لا تظهر عبر التقارير الرسمية.فالدولة القوية ليست التي لا تُنتقد، وإنما التي تستطيع سماع النقد،والتمييز بين المشروع وغير المشروع، وتصحيح أخطائها من دون أن ترى في كل اعتراض تهديدًا لوجودها.

الأجيال الجديدة تصوغ وعيها بنفسها

تختلف الأجيال البحرينية الجديدة عن الأجيال السابقة في علاقتها بالمعلومة والسياسة والمجال العام. فوسائل الاتصال الحديثة فتحت مساحات واسعة للمقارنة والنقاش، ولم يعد تشكيل الوعي محصورًا في المؤسسات التقليدية أو التنظيمات السياسية.وقد لا يتبنى الشاب البحريني خطاب المعارضة التاريخية أو برامجها، لكنه يستطيع الوصول إلى موقف نقدي مستقل انطلاقًا من تجربته الشخصية. فليس كل ناقد عضوًا في تنظيم، وليس كل مواطن يطالب بتغيير سياسة معينة معارضًا بالمعنى الحزبي، وليس كل شاب يتحدث عن العدالة أو الفرص أو الحريات متلقيًا لتوجيه سياسي.وكلما اختُزل المجتمع في ثنائية «موالٍ» و«معارض»، أصبح فهم التحولات الحقيقية داخله أكثر صعوبة.فبين الطرفين مساحة واسعة من المواطنين الذين قد يتفقون مع الحكومة في قضية ويختلفون معها في أخرى، ويريدون المشاركة في تحسين السياسات من دون الانتماء إلى معسكر سياسي دائم.

المعارضة أيضًا تتحمل مسؤوليتها

وفي المقابل، لا يعني نقد سياسات السلطة إعفاء المعارضة من المسؤولية.فأي قوة سياسية مطالبة بأن تقدم خطابًا مسؤولًا، وأن تكون واضحة في أهدافها، وأن ترفض العنف والتحريض، وأن تقدم حلولًا واقعية بدل الاكتفاء بوصف المشكلات. كما تقع عليها مسؤولية تطوير أدواتها بما يتناسب مع التحولات الاجتماعية، وعدم افتراض أنها الممثل الوحيد لكل مواطن غير راضٍ. لكن هناك فرقًا أساسيًا بين المسؤوليتين.المعارضة مسؤولة عن خطابها وبرنامجها وأساليبها، أما السلطة فمسؤولة عن إدارة الدولة ومؤسساتها وسياساتها العامة. ولذلك فإن حجم قدرة الطرفين على تغيير الواقع ليس متساويًا، كما لا يمكن توزيع المسؤولية عنه بالتساوي. ومن يمتلك أدوات التنفيذ والميزانية والتشريع والإدارة يملك كذلك مساحة أكبر لمنع الأزمات أو معالجتها.

كيف تُبنى الثقة؟

الثقة السياسية لا تُطلب من المجتمع باعتبارها واجبًا مجردًا، بل تُبنى عبر التجربة.وتحتاج إلى سياسات ملموسة في معالجة القضايا المعيشية، وتوسيع فرص الشباب، وترسيخ تكافؤ الفرص، وتحسين الخدمات، وضمان قنوات فعالة للشكاوى والتظلمات، وتوسيع المشاركة العامة ضمن القانون. كما تحتاج إلى التعامل مع النقد باعتباره فرصة للمراجعة عندما يكون سلميًا ومشروعًا، وإلى الفصل بين من يمارس حقه في التعبير وبين من يرتكب مخالفة يعاقب عليها القانون وفق إجراءات عادلة.فكلما شعر المواطن بأن المؤسسات قادرة على الاستماع والتصحيح، قلت الحاجة إلى البحث عن قنوات بديلة للتعبير عن مطالبه.

الخلاصة

إن السؤال عن أسباب استمرار المعارضة في البحرين لا يمكن اختزاله في نشاط التنظيمات السياسية، كما لا يمكن اختزاله في أداء السلطة وحدها. فالظاهرة أكثر تعقيدًا، وتتشابك فيها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية. لكن مسؤولية الحكم تبقى مركزية لأنه يمتلك القدرة الأكبر على تغيير البيئة التي تتكون فيها المواقف السياسية. وقد تستطيع المعارضة التعبير عن السخط، وتنظيمه، ومنحه لغة سياسية، لكنها لا تصنع كل أسبابه من العدم. ففي كثير من الأحيان توفر السياسات العامة نفسها المادة التي يدور حولها النقاش والاعتراض.ولهذا فإن السؤال الأكثر فائدة ليس: من أقنع الأجيال الجديدة بالمعارضة؟ بل: ما الظروف التي تجعل مواطنًا يصل، من خلال تجربته الخاصة، إلى الاعتقاد بأن بعض السياسات تحتاج إلى تغيير؟ الإجابة عن هذا السؤال أكثر أهمية من تبادل الاتهامات، لأنها تفتح الباب أمام الإصلاح بدل إعادة إنتاج الأزمة. فالأجيال الجديدة لا تحتاج دائمًا إلى من يعلمها السؤال. أحيانًا يكفي أن تعيش الواقع، وتقارن، وتفكر. وعندما تتسع الأسئلة داخل المجتمع، فإن أفضل استجابة ليست إنكار وجودها أو البحث فقط عمن يقف وراءها، بل فهم أسبابها، وإصلاح ما يمكن إصلاحه، وبناء مؤسسات تجعل المواطن أكثر ثقة بأن التغيير الممكن يبدأ من داخل الدولة نفسها.

بين أمّ القنابل وأمّ الخطايا

أين تتجه الأمور في الحرب المحتملة على إيران؟



رشيد السراي



المشهد الراهن

ضغط انتخابي
اعتبارات داخلية في أمريكا وإسرائيل

تحشيد متبادل
تعزيز القوات والمنظومات العسكرية

تصعيد إعلامي
حرب نفسية وتضخيم للتهديدات

احتمال تصعيد أكبر قبل الانتخابات

السيناريوهات المحتملة

ضربة نووية
- احتمال ضعيف
- مخاطر تصعيد متبادل واسعة

ضربة أمريكية مكثفة
- سيناريو 72 ساعة
- تحتاج تحشيداً كبيراً
- جدواها موضع شك

ضربة اسرائيلية منفردة
- **احتمال ضعيف**
وفق قراءة المقال

أم القنابل



- قنبلة
- مخصصة أساساً للأهداف على الأرض
- لا تحسم وحدها ملف المنشآت المحصنة

العامل الانتخابي

الانتخابات الأمريكية 2028 ← **ضغط سياسي** ازدياد احتمال قرارات أكثر خطورة ← **الانتخابات الإسرائيلية 2026**

الاعتبار السياسي قد يسبق الجدوى العسكرية

معضلة واشنطن

تراجع الجدوى الاستراتيجية
- غياب ضمان النجاح
- مخاطر طويلة المدى

أرتفاع كلفة التصعيد
- خسائر اقتصادية
- انخراط إقليمي أوسع

قدرة إيران الصمود
- دفاعات متطورة
- قدرات ردع إقليمية

أهداف الحرب
- منع البرنامج النووي
- تغيير سلوك إيران

قراءة جون ميرشايمر



الحرب على إيران: أم الخطايا الاستراتيجية

الخلاصة

الاحتمال قائم أساساً لدوافع سياسية وانتخابية، لا لضمان نجاح الضربة في تحقيق أهدافها.

المسارات المحتملة في المرحلة المقبلة

تصعيد محدود ← احتواء

ضربة واسعة ← رد متبادل ← اتساع الصراع الإقليمي

بين أم القنابل وأم الخطايا أين تتجه الأمور في الحرب المحتملة على إيران؟

رشيد السراي

انتهى سيناريو الحديث عن احتمال اندلاع الحرب في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر الحالي، لكن ذلك لا يعني أن احتمالات التصعيد قد انتهت بصورة كاملة. فما زالت إمكانية حدوث تصعيد قبل الانتخابات النصفية الأمريكية واردة، خصوصاً في ظل استمرار التصعيد الإعلامي والتحشيد العسكري والسياسي من الطرفين، وما يرافق ذلك من رسائل متبادلة توحي بأن جميع الاحتمالات ما زالت موضوعة على الطاولة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن خيار قيام إسرائيل بضربة منفردة لم يعد متاحاً كما كان يُطرح سابقاً، في ظل رفض هذا الخيار وعدم توافر الظروف التي تسمح بتنفيذه بصورة منفردة. ولذلك انتقل الحديث إلى سيناريوهات أخرى، بعضها يقوم على ضربة واسعة ومكثفة تشارك فيها الولايات المتحدة بصورة مباشرة، وبعضها يدخل أساساً ضمن إطار الحرب الإعلامية والنفسية المتبادلة.

سيناريو الضربة المكثفة خلال ٧٢ ساعة

من بين السيناريوهات التي جرى تسريبها الحديث عن ضربة عسكرية كبيرة ومكثفة تستمر مدة ٧٢ ساعة. غير أن تنفيذ عملية بهذا الحجم لا يمكن، وفق هذا التصور، أن يتم بقدرات أمريكية محدودة أو من دون تحشيد عسكري واسع، لأنها تحتاج إلى استعدادات كبيرة وقدرات هجومية ولوجستية متعددة. كما أن الجدوى المتوقعة من هذا السيناريو تبدو ضعيفة إذا كان الهدف منه تحقيق نتائج حاسمة خلال فترة زمنية قصيرة، خصوصاً في ظل اتساع مساحة إيران وتعدد الأهداف المحتملة وطبيعة المواجهة التي يمكن أن تنشأ بعد بدء الضربة. ومن جهة أخرى، فإن مجرد تسريب سيناريو بهذه التفاصيل يضعف احتمال تنفيذه بالصورة المتداولة، لأن العمليات العسكرية الكبرى التي يراد لها تحقيق عنصر المفاجأة لا يجري عادة كشف تفاصيلها مسبقاً بهذا الشكل. ولذلك يمكن النظر إلى تسريب سيناريو الساعات الـ٧٢ بوصفه جزءاً من الضغط الإعلامي والسياسي أكثر من كونه دليلاً قاطعاً على قرب تنفيذه.

احتمال الضربة النووية

أما احتمال استخدام السلاح النووي، فيبدو ضعيفاً أيضاً. فإيران، بنظر الغرب، تعيش حالة من الغموض النووي، بسبب امتلاكها كمية من اليورانيوم يمكن، وفق الطرح المتداول، أن تؤهلها لإنتاج قنابل نووية خلال فترة قصيرة. ويزداد هذا الغموض مع عدم وضوح الموقف من فتوى تحريم السلاح النووي في ظل قيادة الولي الجديد، إلى جانب احتمال انسحاب إيران من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إذا تطورت المواجهة إلى مستويات أكثر خطورة. وبالتالي، فإن الغرب قد ينظر إلى إيران باعتبارها دولة يمكن أن تكون قد اقتربت من امتلاك القدرة على إنتاج قنبلة نووية، أو أنها تستطيع الوصول إليها خلال وقت قصير. وفي مثل هذه الظروف، فإن توجيه ضربة نووية إليها لا يبقى مجرد عملية عسكرية أحادية الجانب، بل يمكن أن يفتح الباب أمام احتمال ضربات نووية متبادلة، فضلاً عن التداعيات الهائلة التي قد تطال المنطقة والعالم. ولهذا فإن خيار الضربة النووية يبقى من أضعف السيناريوهات المطروحة، ليس فقط بسبب حجم التدمير المتوقع، وإنما أيضاً بسبب الغموض المحيط بالقدرات الإيرانية ورد الفعل الذي يمكن أن ينتج عنها.

«أم القنابل» والحرب الإعلامية

كذلك يندرج الحديث عن احتمال استخدام ما يسمى بـ«أم القنابل» على الأرجح ضمن نطاق الحرب الإعلامية والنفسية. ولا شك في أن هذه القنبلة ضخمة وتمتلك قدرة تدميرية كبيرة، وقد سبق استخدامها مرة واحدة في أفغانستان، لكنها، بحسب طبيعة استخدامها، مخصصة أساساً للأهداف الموجودة على سطح الأرض، وليست قنبلة خارقة للتحصينات العميقة. وبالتالي، فإن استخدامها ضد المنشآت النووية المحصنة تحت الأرض لا يحقق بالضرورة الهدف المطلوب، وقد يقتصر تأثيرها في أحسن الأحوال على تدمير المداخل أو المنشآت السطحية المحيطة بالمواقع المستهدفة. كما أن استخدامها في إيران يواجه تحدياً آخر يتعلق بوسيلة حملها. فهي تحتاج إلى طائرات شحن ضخمة، وهذه الطائرات يمكن أن تكون أكثر عرضة للاستهداف مقارنة بالطائرات المقاتلة والقاذفات المصممة للعمل في بيئات دفاعية معقدة. وقد سبق لإيران، بحسب ما يطرحه هذا التصور، أن دمرت اثنتين من هذه الطائرات خلال عملية إنقاذ الطيار. كما أن استخدام القنبلة يحتاج إلى ظروف طيران وارتفاعات تساعد على تحقيق الاستهداف، الأمر الذي قد يجعل الطائرات الحاملة لها هدفاً أسهل نسبياً لمنظومات الدفاع الجوي الإيرانية. ومن هنا، فإن الحديث المكثف عن استخدام «أم القنابل» يبدو أقرب إلى الرسائل الإعلامية والضغط النفسي منه إلى سيناريو عسكري مضمون الجدوى.

العامل الانتخابي واحتمال التصعيد

سياسياً، يبقى احتمال الضربة قائماً رغم كل الملاحظات السابقة ورغم ضعف احتمالات تحقيق نتائج حاسمة ضد إيران. والسبب الرئيسي هنا، وفق هذا التصور، لا يتعلق بالضرورة بالجدوى العسكرية، بل بالظروف السياسية والانتخابية التي يواجهها كل من بنيامين نتنياهو ودونالد ترامب.فالوضع الانتخابي الحرج لكليهما قد يجعل التصعيد العسكري خياراً مطروحاً قبل الانتخابات الإسرائيلية بفترة قصيرة، أو قبل الانتخابات الأمريكية، بهدف خلق بيئة سياسية مضطربة يمكن أن تؤثر في المشهد الانتخابي، وربما تقود إلى تأجيل الانتخابات أو إلغاء دورها في ظل ظروف استثنائية. وهذا يعني أن القرار العسكري، إذا اتُّخذ، قد لا يكون مرتبطاً فقط بحسابات النجاح والفشل في الميدان، بل بحسابات سياسية داخلية تتصل بالتوقيت الانتخابي ومحاولة تغيير اتجاه النقاش العام.وفي المقابل، فإن إيران تدرك هذه الاحتمالات وتضعها ضمن حساباتها. ولذلك فإنها تستعد لإمكانية التصعيد من خلال التحشيد العسكري ورفع مستوى الاستعداد. وإذا رأت مؤشرات قوية تدل على اقتراب ضربة كبيرة، فقد تتجه، وفق هذا السيناريو، إلى تنفيذ ضربة استباقية بدلاً من انتظار الهجوم عليها. وهنا تكمن خطورة المرحلة، لأن التحشيد المتبادل وارتفاع مستوى الاستعداد يمكن أن يجعلا أي قراءة خاطئة لتحركات الطرف الآخر سبباً في الانتقال من الضغط الإعلامي إلى المواجهة المباشرة.

ميرشايمر و«أم الخطايا الاستراتيجية»

ولعل أفضل صورة لتلخيص الورطة الأمريكية في هذه الحرب هي ما نُسب إلى المفكر السياسي الأمريكي جون ميرشايمر، أستاذ جامعة شيكاغو وصاحب نظرية الواقعية الهجومية، الذي وصف الحرب على إيران بأنها «أم الخطايا الاستراتيجية»، وعدّها أكبر خطأ استراتيجي في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، متجاوزة، بحسب رأيه، خطأ الحرب في العراق والحرب في فيتنام. ويقوم هذا التوصيف على أن الولايات المتحدة لم تحقق أهدافها من الحرب، وأن استمرار المواجهة لا يعني بالضرورة اقتراب تحقيق تلك الأهداف. كما يرى أن الحرب الاقتصادية نفسها لن تكون قادرة على تحقيق ما لم تستطع الحرب العسكرية تحقيقه. ويحدد ميرشايمر أحد عشر سبباً لهذا التقييم، يأتي في مقدمتها، وفق الطرح المذكور، عدم صدقية الأسباب التي استندت إليها الحرب، إلى جانب عدم تحقيق أي من أهدافها المعلنة. وهذا الطرح يعيدنا إلى السؤال الأساسي: إذا كانت الضربة العسكرية لا تضمن تحقيق الأهداف المعلنة، وإذا كانت الحرب الاقتصادية بدورها لا توفر ضمانة للحسم، فما الذي يدفع باتجاه استمرار احتمال المواجهة؟

الخلاصة

لا تزال احتمالية التصعيد العسكري قائمة،لكنها تبدو مرتبطة بصورة أكبر بالحسابات السياسية والانتخابية منها بالثقة في نجاح ضربة عسكرية قادرة على تحقيق الأهداف المعلنة. فسيناريو الضربة المكثفة خلال ٧٢ ساعة يحتاج إلى تحشيد واسع وجدواه موضع شك، والضربة النووية تحمل مخاطر هائلة في ظل الغموض النووي الإيراني، أما الحديث عن استخدام «أم القنابل» فيبدو أقرب إلى الحرب الإعلامية بسبب طبيعة القنبلة وصعوبة استخدامها ضد المنشآت المحصنة. ومع ذلك، فإن الظروف الانتخابية لكل من ترامب ونتنياهو تبقي احتمال التصعيد قائماً، لأن القرار قد تحكمه اعتبارات سياسية داخلية بقدر ما تحكمه الحسابات العسكرية. وفي المقابل، تبدو إيران مدركة لهذه الاحتمالات ومستعدة لها، وتراقب التحركات العسكرية والسياسية لتحديد طبيعة ردها، بما في ذلك احتمال التحرك الاستباقي إذا رأت مؤشرات واضحة على قرب الهجوم. وعليه، فإن انتهاء سيناريو الحرب في منتصف تشرين الأول لا يعني انتهاء الخطر. فالمرحلة ما زالت مفتوحة على احتمالات متعددة، لكن الدافع الأبرز لأي تصعيد محتمل قد يكون سياسياً وانتخابياً أكثر منه عسكرياً، خصوصاً إذا كانت الضربة نفسها لا تقدم ضمانة حقيقية لتحقيق الأهداف المعلنة.

إسرائيل، اذهبي إلى السلام، وإلا فلا مكان لك في العالم الجديد.



ناجي علي أمهز

التهديد لا يفيد



محاور المقال

1 سيناريو الحرب على لبنان
- جذور التهديد الإسرائيلي
- أهداف الحرب المحتملة
- انعكاسات إقليمية واسعة

2 قواعد الاشتباك والتحولات الإقليمية
- تغير موازين القوى
- اتساع ساحة المواجهة
- دور محور المقاومة

3 الضغط والحرب النفسية والإعلام
- تصعيد الخطاب والتهويل
- التأثير على الرأي العام
- استخدام الإعلام كسلاح

4 إسرائيل بين الحرب والسلام
- أزمة استراتيجية متفاقمة
- مأزق الخيارات الإسرائيلية
- السلام خيار واقعي وضروري

5 النظام العالمي الجديد والذكاء الاصطناعي
- تحول مراكز القوة العالمية
- تراجع فعالية التهديدات
- السلام شرط للاندماج في العالم الجديد

المسار الزمني لأبرز محطات المقال

اللحظة الراهنة	تداعيات سورية ولبنانية	تغير قواعد الاشتباك	تصعيد إقليمي	2017
مفترق طرق: الحرب أم السلام	أزمات متشابكة وتوازنات جديدة	تحولات ميدانية وسياسية	اتساع رقعة المواجهة وتداخل الساحات	سيناريو الحرب على لبنان

الحراب أم السلام؟

السلام (خيار واقعي)	VS	الحرب (طريق مسدود)
خفض التوتر والتصعيد		مزيد من الدمار والخسائر
استقرار إقليمي مستدام		اتساع الصراع إقليمياً
انفتاح على النظام العالمي الجديد		عزلة دولية متزايدة
فرص تنمية وازدهار		تراجع المكانة والشرعية
مكانة دولية أفضل		لا استقرار ولا مستقبل

مساران لمستقبل المنطقة

المسار الأول			
استمرار الحرب	استنزاف وتدمير	توسع المخاطر الإقليمية	تآكل الاستقرار
المسار الثاني			
الذهاب إلى السلام	خفض التصعيد	استقرار إقليمي	اندماج في النظام العالمي الجديد

الخلاصة



التهديد لا يفيد.

السلام شرط لتجنب الانزلاق إلى حرب كارثية، ولإيجاد مكان في العالم الجديد.

إسرائيل، اذهبي إلى السلام، وإلا فلا مكان لك في العالم الجديد. التهديد لا يفيد

ناجي علي أمهز

المشكلة التي نعاني منها في العالم العربي والغربي هي أن كثيرين يتحدثون في السياسة من دون معرفة حقيقية بآلياتها العميقة. غير أن الفارق، في هذه القراءة، أن الغرب يحصر التدخل السياسي الفعلي غالباً فيمن له موقع أو وظيفة أو صفة سياسية، بينما تتسع في مجتمعاتنا دائرة المتدخلين في السياسة من دون امتلاك أدواتها أو فهم بنيتها. فالرئيس الأمريكي، عندما تنتهي ولايته، لا يبقى بالضرورة حراً في ممارسة الأدوار السياسية بالطريقة نفسها التي كان يمارسها وهو في السلطة. وهناك، بحسب هذه الرؤية، منظومة عميقة تضبط حدود تحرك الرؤساء السابقين، ولا تسمح لهم بتحويل مكانتهم السابقة إلى قناة دبلوماسية مستقلة خارج الأطر التي تقررها الدولة ومؤسساتها. وبصورة أوضح، إذا أراد رئيس دولة يعمل في مجال النفط، مثلاً، أن يلتقي رئيساً أمريكياً سابقاً يعمل في المجال نفسه، فإن اللقاء ينبغي أن يقدَّم بوصفه لقاءً مهنياً أو اقتصادياً، لا اجتماعاً سياسياً موازياً للسياسة الرسمية الأمريكية. ومن هنا يُنظر إلى جيمي كارتر بوصفه حالة مختلفة، لأنه نجح في مأسسة دوره بعد الرئاسة من خلال مؤسسة كارتر، وتحويل حضوره الدولي إلى عمل دبلوماسي وإنساني منظم ضمن إطار مؤسسي واضح. وفي هذه القراءة، لم يكن موقع كارتر مرتبطاً فقط بكونه رئيساً أمريكياً سابقاً، بل أيضاً بارتباطه ببنية عالمية أوسع، شبيهة بالمكانة التي تمتع بها هنري كيسنجر. وقد أحيطت جنازته بطقوس ورموز اعتبرها البعض ذات دلالات ماسونية، كما أُشير إلى أنه كان من بين عدد محدود من الرؤساء الذين أُتيح لهم أداء القسم الرئاسي على إنجيل جورج واشنطن التاريخي المرتبط بمحفل سانت جون الماسوني في نيويورك. وفي المقابل، رفض القائمون على هذا الإنجيل، بحسب الرواية المتداولة، أن يؤدي جورج بوش الابن اليمين الرئاسية عليه كما فعل والده، فاستُخدم إنجيل عائلته بدلاً منه. وقد قُرئ ذلك على أنه دليل على أن حراس هذه الرموز والمؤسسات يملكون صلاحية مستقلة لا تخضع لرغبة الرئيس نفسه. أما جورج بوش الأب، فلا يُقدَّم في هذه القراءة بوصفه ماسونياً بالضرورة، بل بوصفه مرتبطاً بجمعيات ومؤسسات أسس بعضَها أشخاص ينتمون إلى الماسونية، وهي فكرة يرى الكاتب أن لها امتدادات مشابهة في تأسيس أحزاب وتيارات داخل العالم العربي أيضاً. يومها، تناول الإعلام الأمريكي مسألة إخراج الإنجيل والموافقة على استخدامه باعتبارها امتيازاً خاصاً مُنح لبوش الأب بإرادة القائمين عليه، وفي ضوء ترتيبات وتفاهمات جرت خلف الكواليس. هذه المقدمة تقود إلى الفكرة الأساس: أن هناك، وفق هذه الرؤية، بنية عالمية تتجاوز الأشخاص الذين يظهرون على الشاشات، وأن فهم هذه البنية ضروري لكل من يريد أن يكتب في السياسة أو يعمل فيها. أما ما يجري اليوم، فهو ــ في تقديري ــ امتداد لما كتبته عام ٢٠١٧ في مقال حمل عنوان «سيناريو الحرب على لبنان»، ووردت فيه مجموعة من النقاط التي أرى أنها تحققت لاحقاً على نحو لافت. أولاً، توقعت أن يجري تعظيم صورة القوة العسكرية لحزب الله، وأن يصبح الحديث عن عدد صواريخه جزءاً أساسياً من الخطاب السياسي والإعلامي. ولم يكن الهدف، وفق تلك القراءة، ردع إسرائيل فقط، بل خلق مناخ يسمح بحشد أكبر عدد ممكن من حلفائها عسكرياً وسياسياً في أي حرب مقبلة. وقد ساهم محور المقاومة نفسه، عبر محللين وسياسيين وإعلاميين، في تكريس هذه الصورة وتوسيعها. ثانياً، تحدثت عن انتقال الكيان الإسرائيلي إلى منطق وجودي مختلف، يمكن تلخيصه بشعار «يا قاتل يا مقتول». أي أن الحرب لن تُدار وفق قواعد الاشتباك القديمة التي تسمح بأسر جندي أو التهديد برد محدود ثم العودة إلى التفاوض، بل بمنطق صراع مفتوح يعتبره الطرف الإسرائيلي مسألة بقاء. ولهذا رأيت أن كثيراً من النظريات التي بُنيت على قواعد الماضي لم تعد صالحة لفهم طبيعة المواجهة الجديدة. ثالثاً، رسمت شكلاً للحرب يقوم على انهيار النظام السوري وصعود جماعات إسلامية متشددة مكانه، بالتوازي مع استهداف الأراضي اللبنانية بصورة عشوائية وعنيفة، وضرب مؤسسات الدولة والبنية الحيوية، بما يخلق فوضى تسمح بتمدد الجماعات المتطرفة إلى الداخل اللبناني. وكانت الفكرة أن الفوضى الأمنية ستُستخدم لإعادة إحياء مشاريع تقوم على إنشاء بيئات متطرفة معادية للمقاومة وللطائفة الشيعية، بحيث يصبح المشروع في جوهره مشروعاً لتغيير لبنان الذي نعرفه، وتتحول البيئة الشيعية إلى الذريعة المركزية لهذا التحول. رابعاً، توقعت أن تدفع النيران الإسرائيلية، وحجم الدمار، والاستخدام المفرط للقوة، مع الصمت العربي والدولي، الدولة اللبنانية إلى اتخاذ خيارات لا تنسجم بالضرورة مع قناعاتها الأصلية، ظناً منها أنها تنقذ ما تبقى من الوطن. غير أن هذه الخيارات، بخلاف مراحل سابقة كانت فيها الدبلوماسية اللبنانية قادرة على إنتاج تسويات، قد تمنح الإدارة الأمريكية مبررات إضافية لتصعيد الضغوط وفرض حلول على حساب المقاومة. وأهم ما ورد في ذلك المقال، في نظري، يتعلق بتداعيات الحرب على الجغرافيا السورية. فقد توقعت أن تدفع الحرب الواسعة ضد حزب الله والمقاومة الحزب إلى تغيير قواعد اشتباكه في سوريا، ونقل جزء من قوات النخبة إلى خطوط المواجهة مع إسرائيل، مع الحاجة في الوقت نفسه إلى حماية ظهره من تمدد الجماعات المسلحة، وهو ما يفتح المجال أمام ترتيبات جديدة على الحدود السورية ــ التركية، ومنها إنشاء منطقة آمنة بدعم أمريكي ومن دون معارضة روسية حاسمة. ولهذا أقول إن أي حرب جديدة ستكون كارثية، لأن لبنان لم يعد، في هذه القراءة، أولوية مستقلة بقدر ما أصبح ساحة ضمن مشروع أوسع لإعادة تشكيل المنطقة. والمشكلة أن بنيته الداخلية، القائمة على الطوائف والعشائر والانقسامات المتعددة، تجعل قدرته على الصمود كدولة موحدة أكثر هشاشة في أوقات التحولات الكبرى. أما توقيت الحرب الإسرائيلية، فقد ربطته سابقاً أيضاً بالخوف من احتمال أن تستغل إيران مرحلة الانتخابات الإسرائيلية وتوجه ضربة تعطل المسار الانتخابي وتخلق أزمة سياسية لحكومة بنيامين نتنياهو. ومن هنا يأتي السؤال: لماذا أقول إن على إسرائيل أن تذهب إلى السلام؟لأن النظام العالمي الجديد، بحسب هذه الرؤية، لم يعد يحتمل الحروب التقليدية الطويلة بالشكل القديم. فالعالم يتجه نحو منظومة جديدة يقودها الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، وإدارة الموارد والبيانات، بينما تبقى الحرب الواسعة عاملاً معطلاً لهذه المنظومة. ومن هنا يمكن فهم تكرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حديثه عن الرغبة في السلام مع أوكرانيا، لأن استمرار الحرب، وفق هذه القراءة، لا يهدد الاقتصاد فقط، بل يمكن أن يتحول إلى عبء على موقع روسيا ومستقبلها في النظام الدولي الجديد. ولذلك، ينبغي لإسرائيل أن تدرك أن استمرار الحرب لا يعني بالضرورة استمرار قوتها. فكما سقطت دول ومجتمعات عربية في دوامات الصراع والفوضى، فإن إسرائيل نفسها قد تتحول، إذا واصلت الحرب بلا نهاية، إلى عبء على النظام العالمي الذي دعمها طويلاً. فحين يبدأ العالم بالانتقال إلى ما يمكن تسميته «البعد الرابع» من النظام الدولي، القائم على الذكاء الاصطناعي والتقنية والاقتصاد المتشابك، فإن كل دولة تصر على إبقاء المنطقة أسيرة الحروب التقليدية قد تصبح عائقاً أمام هذا التحول. وعندها لن تكون المشكلة في هوية الطرف الذي يربح الحرب أو يخسرها، بل في الطرف الذي يعجز عن فهم أن قواعد العالم نفسها قد تغيرت.



الوعي الوطني في مواجهة التضليل

رياض الفرطوسي

مجتمع واع ... وطن أكثر أمانًا



أضرار الشائعات

- **تهديد الأمن الوطني** — بثّ الفزع وكسر المعنويات
- **إرباك النسيج الاجتماعي** — تعميق الانقسامات وفقدان الثقة
- **خسائر اقتصادية** — تأثير على الأسواق والاستثمار
- **أضرار صحية** — بثّ معلومات خاطئة عن الأوبئة
- **إضعاف الثقة بالمؤسسات** — وصناعة بيئة من الشكّ والإرتباك

كيف تعمل الشائعة؟

1. **تولد بعد حدث مفاجئ؛** حين تكون المعلومات شحيحة
2. **تعتمد على مصدر مجهول** لكن قريب ومألوف
3. **تستخدم عبارات مطلقة** دون أرقام دقيقة
4. **تعمم من حادثة واحدة** على الدولة كلها
5. **تنتشر في توقيت محسوب** قبل اكتمال التحقيق

أمثلة من الواقع العراقي



معركة داعش 2014

- أخبار كاذبة عن سقوط مدن
- صور مفبركة وأرقام مضخمة
- استهداف معنويات المجتمع
- النتيجة: صمود وتطوع شعبي



جائحة كورونا 2020

- شائعات عن أن اللقاح مؤامرة
- وصفات وهمية وعلاجات مزيفة
- أخبار متضاربة ومخيفة
- النتيجة: ارتباك مجتمعي وخسائر

مسارات المواجهة وبناء الوعي

1 معلومة رسمية سريعة

- الشفافية ووضوح الموقف
- الإعلان عماً يُعرف
- تحديد موعد للمعلومة
- لغة بسيطة ومفهومة

2 التثبت قبل النشر

- من قال هذا الخبر؟
- ما مصدره؟
- ماذا يستفيد منه؟
- عدم المشاركة في النشر العشوائي

3 التمييز بين النقد والتضليل

- النقد يقوم على وقائع
- يقيل الرد ويريد الإصلاح
- التضليل يقوم على الإقناع
- لا يحتمل الرد

4 تعزيز الثقة بالمؤسسات

- الإعتراف بالخطأ عند وقوعه
- تحقيق الوعود
- معلومات موثوقة باستمرار
- مساءلة شفافة

5 دور المجتمع والإعلام

- ثقافة رُقمية واعية
- مسؤولية فردية وجماعية
- مبادرات مجتمعية للتوعية
- إعلام مهني وموثوق



الخلاصة

الشائعات ستظل تولد، لكن الفرق في المجتمع الذي يستقبلها:
هل يتلقفها ويمررها، أم يمسكها لحظة ويسأل عن أصلها؟
مجتمع واع يقود فهمه للأخبار ... وبه يبقى العراق أكثر أمانا واستقراراً.

الوعي الوطني في مواجهة التضليل

رياض الفرطوسي

لا تحتاج الشائعة إلى ذكاء استثنائي كي تنتشر، وإنما تحتاج إلى فراغ. يكفي أن يقع حدث مفاجئ، ثم يتأخر تفسيره ساعة أو بضع ساعات، حتى تتقدم رواية جاهزة لتملأ المساحة قبل أن تصل المعلومة الدقيقة. ولهذا لا ينبغي النظر إلى الشائعة بوصفها كذبة عابرة فقط، بل باعتبارها اختباراً لسرعة المجتمع في فهم ما يجري، ولمدى ثقته بالمؤسسات ووسائل الإعلام والأشخاص الذين يتحدثون باسمه. والعراقيون من أكثر المجتمعات خبرة بهذا الاختبار، لأنهم عاشوا حروباً وأزمات أمنية وسياسية وصحية جعلت تدفق المعلومات جزءاً من حياتهم اليومية. وفي كل أزمة كان هناك سباق بين الخبر الصحيح والرواية الأسرع.

حين تصبح الشائعة جزءاً من المعركة

في صيف ٢٠١٤، لم تكن المواجهة مع تنظيم داعش عسكرية فقط، بل كانت أيضاً معركة نفسية وإعلامية. انتشرت عبر الهواتف ومواقع التواصل صور مفبركة وأرقام مضخمة وأخبار عن سقوط مدن أو اقتراب خطر من مناطق لم يصل إليها بعد. وكان أثر هذه الروايات لا يقل خطورة عن أثر الحدث الأمني نفسه، لأن الخوف إذا تحول إلى يقين بالهزيمة يمكن أن يضعف المجتمع قبل أن تصل المعركة إليه. فالمدينة التي تقتنع بأنها سقطت قد تبدأ بالتفكك نفسياً قبل أن تُحاصر فعلياً. لكن التجربة أظهرت أيضاً أن الجمهور لا يبقى أسير الرواية الأولى دائماً. فقد بدأ كثيرون يسألون عن المصدر، ويقارنون بين الأخبار، وينتظرون ما يؤكدها قبل التعامل معها بوصفها حقيقة. وهذه المهارة البسيطة جزء من المناعة الاجتماعية في مواجهة التضليل.

الجائحة كشفت وجهاً آخر للشائعة

بعد سنوات، جاءت جائحة كورونا لتقدم نسخة مختلفة من المشكلة نفسها. لم تكن الشائعات هذه المرة مرتبطة بحرب أو جماعة مسلحة، بل بالصحة والخوف على الحياة.انتشرت وصفات غير موثوقة، وتحذيرات مبالغ فيها، وأخبار تزعم أن المرض غير حقيقي أو أن اللقاحات جزء من مؤامرة. وهنا ظهر نوع مختلف من ناقلي الشائعة: أشخاص يظنون أنهم يحمون أسرهم وأصدقاءهم. فقد يرسل الإنسان خبراً غير صحيح إلى من يحب، فيتحول حسن النية إلى وسيلة لنقل الخطأ. وهذه نقطة مهمة في فهم الظاهرة؛ فالمضلل المحترف قد يكون محدود العدد، لكن آلاف الناس يمكن أن يصبحوا جزءاً من دورة التضليل من دون قصد.

كيف نعرف أن الرواية تحتاج إلى التوقف؟

للشائعات أنماط يمكن ملاحظتها. فهي كثيراً ما تظهر بعد حدث مفاجئ عندما تكون المعلومات قليلة والعواطف مرتفعة. كما تميل إلى الاستناد إلى مصادر مجهولة لكنها تبدو قريبة: «صديق يعمل في الوزارة»، أو «شخص شاهد الحادث بنفسه»، أو «مصدر لا يستطيع الكشف عن اسمه». وتحب الشائعة اللغة المطلقة أكثر من الأرقام الدقيقة. فهي تقول إن «الجميع» هربوا، أو إن «المدينة كلها» سقطت، أو إن «الأمر محسوم»، ثم تبني من حادثة واحدة حكماً على دولة أو مؤسسة كاملة. كما تعتمد على التوقيت. فالرواية التي تنتشر قبل اكتمال التحقيق تملك أفضلية نفسية، لأن الانطباع الأول يرسخ سريعاً، بينما يأتي التصحيح لاحقاً إلى جمهور أصغر. ولهذا فإن سرعة الانتشار لا ينبغي أن تكون دليلاً على الصحة، بل سبباً إضافياً للتدقيق.

المواجهة لا تعني مطاردة كل شائعة

ليس المطلوب الرد على كل ما ينشر. فملاحقة كل رواية مجهولة قد تمنحها حجماً أكبر من حجمها الحقيقي وتستنزف القدرة على التركيز في المعلومات المهمة. المواجهة الأعمق تبدأ من توفير المعلومة الصحيحة بسرعة، وبصيغة واضحة يستطيع الناس فهمها. فالحقيقة التي تظهر بعد أن يستقر الانطباع الأول تبدو أحياناً وكأنها محاولة دفاع، بينما الحقيقة التي تصل في وقتها تؤدي وظيفة الوقاية.وهنا تتحمل المؤسسات مسؤولية أساسية: أن تقول ما تعرفه، وأن تعترف بما لا تعرفه، وأن تحدد متى يمكن أن تظهر معلومات إضافية. إن عبارة واضحة مثل: «التحقيق مستمر، ولم نصل بعد إلى نتيجة نهائية، وسنعلن التفاصيل عند اكتماله»، قد تكون أكثر فائدة للثقة العامة من صمت طويل يعقبه بيان تفصيلي بعد أن تكون عشرات الروايات قد ملأت الفراغ.

ثلاثة أسئلة قبل زر الإرسال

أما الفرد، فلا يحتاج إلى أن يكون صحفياً أو متخصصاً في التحقق كي يقلل خطر مشاركته في نشر الشائعات. يكفي أن يسأل ثلاثة أسئلة قبل الضغط على زر الإرسال: من قال هذا؟ وما الذي يملكه من دليل؟ وما الذي يمكن أن يستفيده من انتشار هذه الرواية؟ هذه الأسئلة لا تضمن الحقيقة، لكنها تبطئ رد الفعل العاطفي وتمنح العقل وقتاً للفحص. والخبر الذي يثير غضباً أو خوفاً فورياً هو غالباً الخبر الذي يستحق لحظة إضافية من التوقف. فكلما كان المحتوى مصمماً لدفع الإنسان إلى المشاركة السريعة، ازدادت أهمية أن يسأل عن مصدره وسياقه.

النقد ليس تضليلاً

من الضروري أيضاً التمييز بين النقد والشائعة. النقد يستند إلى وقائع قابلة للنقاش، ويقبل الرد والتصحيح، ويريد مساءلة جهة أو سياسة أو قرار. أما التضليل فيقوم غالباً على الإيحاء، أو اقتطاع المعلومات، أو بناء استنتاج كبير على دليل ضعيف. وحماية الوعي لا تعني حماية الحكومات أو المؤسسات من الانتقاد. بل تعني حماية الحوار نفسه من التحول إلى ضجيج تختلط فيه الحقيقة بالكذب إلى درجة يفقد معها المواطن القدرة على التمييز. فالمجتمع الذي يخلط بين النقد والتضليل يخسر مرتين: يصدق ما لا ينبغي تصديقه، ويشك أيضاً في المعلومات الصحيحة التي يحتاج إليها.

الثقة لا تُطلب بالخطب

أصعب عناصر مواجهة الشائعة هو الثقة. والثقة لا تُبنى بالشعارات أو المطالبة الدائمة من الجمهور بأن يصدق المصادر الرسمية.إنها تتشكل بالتراكم: معلومة ثبتت صحتها، ووعد نُفذ، وخطأ تم الاعتراف به، وتحقيق أُعلنت نتائجه بشفافية. ومع الوقت تتكون ذاكرة اجتماعية تعرف أي المصادر كانت أكثر دقة في الأزمات السابقة. وحين تتكون هذه الذاكرة، تواجه الشائعة جداراً قبل أن تنتشر، لأن الجمهور لا يبدأ من الصفر في كل حادثة.

الخبرة العراقية كرأس مال اجتماعي

مرّ المجتمع العراقي بالحروب والحصار والإرهاب والأزمات السياسية والجائحة، واكتسب من كل مرحلة خبرات في التعامل مع الأخبار. وهذه الخبرة لا تعني أن المجتمع أصبح محصناً بالكامل، لكنها تمثل رأس مال مهماً يمكن البناء عليه من خلال التعليم والإعلام المهني والثقافة الرقمية. فالشائعة لن تختفي، لأن الحاجة إلى تفسير الأحداث ستظل موجودة، ولأن الخوف والفضول والغضب عناصر بشرية لا يمكن إلغاؤها. لكن الفرق يصنعه المجتمع الذي يستقبل الرواية. هل يمررها فوراً لأنه وجد فيها ما يؤكد خوفه أو غضبه؟ أم يحتفظ بها لحظة، ويسأل عن أصلها ودليلها وسياقها؟

الخاتمة

المعركة مع الشائعة ليست معركة بين الخبر الصحيح والخبر الكاذب فقط، بل بين الاستعجال والفهم، وبين الفراغ والمعلومة، وبين الخوف والثقة. وكلما كانت المؤسسات أسرع في تقديم ما تعرفه وأكثر صراحة بشأن ما لم تعرفه بعد، قلّت المساحة التي تتحرك فيها الشائعات. وكلما تعود الفرد على السؤال قبل المشاركة، أصبحت عملية التضليل أكثر صعوبة. لقد علمت التجارب العراقيين أن الخبر الأول ليس دائماً الحقيقة الأخيرة، وأن الرواية الأكثر إثارة ليست بالضرورة الأكثر دقة.وفي هذه المسافة القصيرة بين وصول الخبر والضغط على زر الإرسال تكمن قوة كبيرة. فهي المسافة التي تفصل بين مجتمع تقوده الأخبار، ومجتمع يقود فهمه للأخبار.

حول اعتذار نعوم تشومسكي عن علاقته بإبستين



علاء اللامي



> لقد كنا مهملين ولم نتحقق بصورة شاملة من خلفيته. كان هذا خطأً جسيماً.
>
> **فاليريا تشومسكي**
>
> في بيان الاعتذار – 7 شباط / فبراير 2025

من هو نعوم تشوسكي؟

أبرز كتبه:

- حول فلسطين (On Palestine)
- أوهام الشرق الأوسط (Middle East Illusions)
- المثلث المشؤوم (The Fateful Triangle)
- غزة في أزمة (Gaza in Crisis)

عالم ومفكر سياسي أمريكي مرموق.

مؤسس نظرية **"النحو التوليدي"** في علم اللسانيات.

"كاتب ومؤرخ سياسي ناقد، وداعم للقضايا العادلة.

أهمية الموضوع

التعامل الإعلامي اتسم بالأحكام المسبقة المرتبطة بمواقف تشومسكي السياسية.

بيان الاعتذار لم يحظَ بتغطية عادلة تكافي. التقارير حول فضيحة إبستين.

القضية أثارت ضجة إعلامية كبيرة خاصة في وسائل الإعلام الخليجية.

توقف النشاط العام

ظل يتابع أخبار غزة. من مستشفى في ساو باولو في حزيران 2024. وكان يرفع ذراعه اليسرى عند مشاهدة صور الحرب.

توقف عن النشاط السياسي والفكري بعد إصابته بالجلطة الدماغية في حزيران 2023 (عمره 94 عاماً).

مواقفه التضامنية البارزة

مواقفه تجاه فلسطين جزء من إرثه الفكري والأخلاقي.



زار قطاع غزة في 18 أكتوبر 2012.



دعم القضية الفلسطينية لعقود.

أبرز ما ورد في بيان الاعتذار

1 اعتراف بالخطأ

"لقد كنا مهملين ولم نتحقق بصورة شاملة من خلفيته. كان هذا خطأ جسيما".

فاليريا تشومسكي
7 شباط / فبراير 2025

2 طبيعة العلاقة

- تناول العشاء في منزله بنيويورك.
- الإقامة عدة مرات في شقة إبستين.
- زيارة شقته في باريس.
- تناول الغداء في مزرعته في نيو مكسيكو.
- حضور لقاءات أكاديمية واجتماعية متعددة.

3 توضيحات مهمة

- لم يذهبا إلى جزيرته.
- لم يشاهدا أطفالاً أو قاصرين.
- لم يشاهدا سلوكا إجرامياً أو غير لائق.

4 التضامن مع الضحايا

"نحن ندرك خطورة جرائم جيفري إبستين، والمعاناة العميقة لضحاياه. ونعرب عن تضامننا غير المشروط مع الضحايا".

5 نقد الموقف الأول

"رد تشومسكي الخلاقي الأول عنل 2023 لم بكن كافياً. كان ينبغي أن يكون أكثر وصراحة وحزماً في إظهار خطورة الجرائم".

الرسالة الأهم

> الإنجاز الفكري والأخلاقي لعالم كبير مثل نعوم تشومسكي، ومواقفه التضامنية مع الشعب الفلسطيني والقضايا العادلة، ملك للتاريخ والإنسانية جمعاء، ولا يتأثر جوهرياً بأخطاء بشرية لاحقة.



خلاصة تحليلية

اعتذار حقيقي وصريح من تشومسكي وزوجته عن عدم التحقق من خلفية إبستين.

القضية لا تقلل من قيمة إسهاماته العلمية ومواقفه الأخلاقية.

الحكم المتوازن إلى التحليل الحقائقي لا إلى المواقف السياسية المسبقة.

الأخطاء الشخصية لا تلغي الدور الإيجابي في قضايا العدالة وحقوق الشعوب.

دلالات القضية

الإنجاز العلمي لا يعني البراءة من الخطأ والتحقق مسؤولية أخلاقية.

لا يمكن الشطب علي إرثه العلمي ومواقفه التضامنية بسبب خطيأ شخصي.

التعامل العادل يتطلب التمييز بين الإنجازات العلمية والأخطاء الإنسانية.

تشومسكي ليس منهما وليس لم مداناً بل اعترف بالخطأ واعتذر عنه.

حول اعتذار نعوم تشومسكي عن علاقته بإبستين

علاء اللامي

لم يحظَ بيان الاعتذار الذي أصدرته فاليريا تشومسكي، زوجة العالم الألسني والناشط السياسي نعوم تشومسكي، باسمها وباسم زوجها المريض والعاجز عن الكلام، بتغطية إعلامية عادلة توازي الضجة التي رافقت التقارير المتعلقة بفضيحة جيفري إبستين، ولا سيما الرد الأولي الذي صدر عن تشومسكي عام ٢٠٢٣ واتسم بشيء من التسرع، قبل أن يأتي الاعتذار اللاحق ليعترف بوضوح بوجود خطأ جسيم في التقدير والتحقق. وقد تناولت بعض وسائل الإعلام الخليجية أو الممولة خليجياً القضية بنبرة اتهامية مرتبطة بمواقف تشومسكي السياسية القديمة. غير أن الدفاع عنه لا ينبغي أن يتحول إلى تبرئة مسبقة، كما أن إنجازه العلمي ومواقفه التضامنية لا يجوز أن تكون بديلاً عن فحص الوقائع والوثائق.

العالم المرموق حين يخطئ

ينطلق هذا النص من مبدأ بسيط: إن الإنجاز العلمي المرموق لعالم كبير، ومواقفه السياسية الإيجابية تجاه قضايانا، لا تعفيه من المسؤولية عن أخطاء شخصية محتملة. فنظرية تشومسكي في «النحو التوليدي» تمثل إنجازاً أساسياً في اللسانيات الحديثة، كما أن مواقفه النقدية تجاه القضية الفلسطينية والسياسات الأمريكية والإسرائيلية تبقى جزءاً ثابتاً من إرثه الفكري. وقد زار تشومسكي قطاع غزة عام ٢٠١٢، وكتب مع المؤرخ إيلان بابيه مؤلفات عن فلسطين، من بينها «حول فلسطين» و«غزة في أزمة». ومنذ إصابته بجلطة دماغية في حزيران/يونيو ٢٠٢٣ توقف عملياً عن نشاطه الفكري والسياسي العام، وفقد القدرة على الكلام. وقد ذكرت زوجته لاحقاً أنه ظل يتابع أخبار فلسطين من سرير المرض ويعبّر بإشارات جسدية عن غضبه وحزنه تجاه مشاهد الحرب في غزة.

الاعتراف بخطأ جسيم في التقدير

في بيان الاعتذار الذي أصدرته فاليريا تشومسكي في ٧ شباط/فبراير، أقرت بأنهما كانا مهملين في التحقق من خلفية إبستين، ووصفت ذلك بأنه «خطأ جسيم». كما أكدت أن نعوم كان، قبل إصابته بالجلطة، يشاركها الشعور نفسه. وأوضحت أن إدراكهما لاحقاً لطبيعة حياة إبستين الإجرامية كان صادماً، وأنهما يتضامنان مع ضحاياه ولا يقصدان التقليل من معاناتهم. وتكتسب هذه النقطة أهمية لأن العلاقة لم تكن عابرة. فقد تناولا العشاء في منزله بنيويورك، وأقاما في شقة وفرها لهما، وزارا شقته في باريس، وتناولا الغداء في مزرعته في نيو مكسيكو، وشاركا في لقاءات أكاديمية واجتماعية معه. وفي المقابل تؤكد فاليريا أنهما لم يذهبا إلى جزيرته، ولم يشاهدا قاصرين في تلك اللقاءات، ولم يشهدا سلوكاً إجرامياً أو غير لائق. كما اعترفت بأن رد تشومسكي العلني الأول عام ٢٠٢٣ لم يكن كافياً في إظهار خطورة جرائم إبستين ومعاناة ضحاياه، وأنه كان ينبغي أن يكون أكثر صراحة وحزماً. أما نصيحته السابقة لإبستين بتجاهل الهجوم الإعلامي، فتفسرها فاليريا بأن إبستين قدّم نفسه على أنه ضحية اضطهاد إعلامي، مستفيداً من تجربة تشومسكي الطويلة مع الحملات السياسية والإعلامية ضده. وهذا التفسير لا يلغي سوء التقدير في التعامل معه.

بداية العلاقة والمبالغ المالية

تقول فاليريا إنهما تعرفا إلى إبستين عام ٢٠١٥ في مناسبة مهنية، وإنه قدّم نفسه بصفته فاعل خير داعماً للعلوم وخبيراً مالياً، ثم بدأ يرسل الهدايا ويخلق فرصاً للقاءات والنقاشات. وتقول إنهما لم يكونا يعرفان بإدانته عام ٢٠٠٨، وإنهما تعرفا بصورة أوسع إلى القضية بعد تحقيق صحيفة «ميامي هيرالد» عام ٢٠١٨. أما مبلغ العشرين ألف دولار، فتقول إنه كان أجراً عن عمل أكاديمي طلبه إبستين من تشومسكي لتصميم مسابقة علمية في اللسانيات، ولم يكن هدية شخصية أو استثماراً. أما مبلغ نحو ٢٧٠ ألف دولار، فتوضح أنه لم يكن من أموال إبستين، بل من أموال تشومسكي نفسه العالقة ضمن ترتيبات مالية عائلية مرتبطة بصندوق ائتماني من زواجه الأول. وبحسب روايتها، استعان تشومسكي بإبستين ومحاميه للمساعدة على استعادة هذه الأموال، وتم تحويل مبلغ يقارب ٢٦٩ ألف دولار بعد استقطاعات محدودة. ومع ذلك أقرت بأن الاستعانة بإبستين في هذا النزاع المالي كانت «خطأ فادحاً» ناتجاً عن سوء تقدير وسذاجة.

لقاء إيهود باراك

كشفت الوثائق أيضاً أن إبستين رتب لقاءً بين تشومسكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك. وبالنسبة إلى تشومسكي، لم يكن اللقاء يعني تراجعاً عن مواقفه السياسية، إذ ظل يصف باراك بعبارات شديدة القسوة، ويعتبره مسؤولاً عن جرائم حرب. وكان تشومسكي قد أوضح أنه لا يرى في لقاء شخصيات سياسية يختلف معها تنازلاً عن مواقفه، بل يعتبر الحوار مع صناع القرار جزءاً من عمله الفكري. وقد يُختلف مع هذا الموقف، لكنه لا يكفي وحده للقول إنه غيّر موقفه من القضية الفلسطينية أو من السياسات الإسرائيلية.

ما الذي تثبته الوثائق؟

بعد وضع بيان الاعتذار إلى جانب الوثائق والمراسلات المنشورة، يمكن الوصول إلى نتيجة أكثر دقة. فالوثائق تثبت وجود علاقة شخصية وفكرية ومالية متواصلة بين تشومسكي وإبستين بعد عام ٢٠٠٨، وكانت أوسع مما أوحت به تصريحاته الأولى. لكنها، وفق ما تمت مراجعته، لا تثبت أن تشومسكي شارك في جرائم إبستين أو كان يعلم بطبيعتها الكاملة. وهذا التمييز ضروري حتى لا يتحول إثبات العلاقة إلى اتهام آخر لا تسنده الأدلة.كما أن وصف العلاقة بأنها مجرد معرفة عابرة لم يعد دقيقاً؛ فقد كانت هناك صداقة وثقة وتواصل لعدة سنوات، من ٢٠١٥ حتى انقطاعها عملياً عام ٢٠١٩. وتكشف إحدى الرسائل أن فاليريا وصفت إبستين بأنه من أفضل أصدقائهما، وهو ما يجعل القول بأنهما وقعا في فخه يحتاج إلى فهمه في ضوء الثقة الكبيرة التي منحاها له. وفي الوقت نفسه، لا تقدم الوثائق المنشورة دليلاً على مشاركة تشومسكي أو زوجته في أفعال إجرامية أو غير قانونية. أما السؤال الأصعب فهو: هل كان تشومسكي يعرف حقيقة جرائم إبستين؟ تقول فاليريا إنهما لم يكونا يعرفان إدانته عام ٢٠٠٨، وإنهما لم يدركا المدى الحقيقي لجرائمه إلا بعد اعتقاله الثاني عام ٢٠١٩. غير أن استمرار التواصل حتى ما بعد تحقيق «ميامي هيرالد» عام ٢٠١٨ يترك سؤالاً مشروعاً حول مدى ما كان يمكن معرفته آنذاك. ولهذا تبدو عبارة «لم نكن نعرف المدى الحقيقي لجرائمه» أكثر دقة من عبارة «لم نكن نعرف شيئاً».

ليس متهماً لكنه أخطأ

إذا وُضع بيان الاعتذار والوثائق جنباً إلى جنب، فمن الصعب اعتبار العلاقة مجرد تواصل مهني محدود. فقد كانت هناك صداقة وثقة وتواصل شخصي ومالي حقيقي، وقد اعترف الزوجان بأن ذلك كان خطأً جسيماً واعتذرا عنه بوضوح. لكن في المقابل، لا توجد في المواد المنشورة التي تمت مراجعتها أدلة تثبت مشاركة تشومسكي في جرائم إبستين أو علمه بها بصورة تجعله شريكاً فيها، كما أنه ليس متهماً أو مداناً قضائياً في هذه القضية. وقد تركت هذه العلاقة أثراً سلبياً على صورة تشومسكي العامة، ووفرت مادة لخصومه السياسيين. غير أن مقاربة القضية بصورة منصفة تتطلب الفصل بين الخطأ الشخصي والاتهام الجنائي، وبين الوقائع المثبتة والاستنتاجات التي لا دليل عليها. فالإنصاف لا يعني التبرئة المسبقة، كما أن النقد لا يعني التشهير. وتشومسكي، برغم خطئه في التقدير وثقته في إبستين وعدم تدقيقه الكافي في خلفيته، يبقى صاحب إرث علمي وسياسي لا يمكن محوه بسبب هذه العلاقة، كما لا يجوز استخدام هذا الإرث ذريعة لإنكار الخطأ. والغاية الأهم هي إعادة الاعتبار للوقائع والوثائق والسياق الحقيقي، وإنصاف رجل عُرف طوال عقود بمواقفه التضامنية مع الشعب الفلسطيني، من دون أن يكون ذلك على حساب الحقيقة أو المساءلة الأخلاقية.

من مضيق هرمز إلى شوارع أوروبا



أزهر الشدود الطائي

أوروبا بين نار الاحتجاجات وضرورة الاستقلال عن الحرب الأمريكية



مسار التأثير



كلفة التبعية



أين تظهر التداعيات؟



المسار المقترح



السؤال الاستراتيجي



سيناريو استمرار الحرب



استقلال القرار الأوروبي لم يعد ترفاً سياسياً؛ بل ضرورة لحماية مصالح الشعوب

من مضيق هرمز إلى شوارع باريس وروما: أوروبا بين نار الاحتجاجات وضرورة الاستقلال عن الحرب الأمريكية

ازهر الشدود الطائي

يعيش المشهد الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي مرحلة شديدة الاضطراب، تتداخل فيها أزمات داخلية متراكمة مع التداعيات الواسعة للحرب الدائرة مع إيران والاضطراب الحاد في الملاحة والطاقة المرتبط بمضيق هرمز. ولم تعد المسألة تقتصر على ارتفاع أسعار النفط والغاز، بل امتدت آثارها إلى كلفة النقل والإنتاج والغذاء والسكن والإنفاق العام، لتضيف ضغطًا جديدًا إلى مجتمعات كانت تعاني أصلًا من ضعف نمو الأجور وأزمة السكن وتراجع بعض الخدمات العامة. وقد شهدت فرنسا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال وإسبانيا وألبانيا خلال الأسابيع الأخيرة احتجاجات متفاوتة في أسبابها وأحجامها. ففي فرنسا خرج مئات الآلاف في تظاهرات اتسعت من مطالب مرتبطة بالتعليم والخدمات إلى الاعتراض على ارتفاع تكاليف المعيشة، وتحولت أعمال عنف على هامش بعضها إلى حرائق ونهب ومواجهات واسعة، فيما شهدت إيطاليا وبلجيكا والبرتغال وغيرها تحركات احتجاجية مرتبطة بالأسعار والسكن والأجور والخدمات. لكن هذه الاحتجاجات ليست حركة أوروبية واحدة، ولا يمكن رد جميع أسبابها إلى الحرب؛ فلكل دولة أزماتها الداخلية، وإن كانت صدمة الطاقة قد زادت حدتها.

هرمز وانتقال الحرب إلى جيب المواطن الأوروبي

تكمن خطورة اضطراب مضيق هرمز في أنه لا يبقى حدثًا بعيدًا عن الحياة اليومية في أوروبا. فالمضيق جزء رئيسي من منظومة تجارة الطاقة العالمية، وأي تعطيل طويل لحركة النفط والغاز عبره ينعكس على تكاليف الوقود والنقل والصناعة. وقدرت المفوضية الأوروبية أن الصراع الإيراني كلّف أوروبا عشرات المليارات من اليوروهات عبر اضطراب الطاقة والتجارة، فيما قفزت أسعار الغاز والوقود بصورة كبيرة خلال العام. كما أظهرت دراسات للمفوضية أن استمرار اضطرابات الشرق الأوسط لفترة طويلة يمكن أن يرفع التضخم الأوروبي ويضغط على النمو والاستثمار. وبذلك تنتقل الحرب من المجال العسكري إلى ميزانية الأسرة: يرتفع سعر الوقود، ثم كلفة نقل البضائع، فتزداد تكاليف الإنتاج، وتظهر الضغوط في أسعار السلع والخدمات. وهذا ما يجعل المواطن الأوروبي الذي لم يقرر الحرب ولا يملك تأثيرًا مباشرًا في مساراتها يشعر بأنه يتحمل جانبًا من فاتورتها الاقتصادية.

الاحتجاجات أعمق من أزمة الطاقة

مع ذلك، سيكون من الخطأ تفسير الاضطرابات الاجتماعية الحالية بالطاقة وحدها. ففي فرنسا بدأت موجات الاحتجاج الأخيرة من المدارس والجامعات بسبب نقص الكوادر وتراجع الخدمات، ثم اتسعت لتشمل كلفة المعيشة والإنفاق العام. وفي البرتغال وإسبانيا أصبحت أزمة السكن والإيجارات جزءًا أساسيًا من الاحتجاجات، فيما ارتبطت التحركات في ألبانيا أيضًا بالفساد والوظائف والتعليم. وهذا يعني أن الحرب لم تخلق كل الأزمات الأوروبية، لكنها وقعت فوق بنية اجتماعية واقتصادية تعاني أصلًا من ضغوط متراكمة. فحين تكون الأسرة مثقلة بالإيجار والغذاء والطاقة، ويشعر الشباب بأن قدرتهم على شراء منزل أو تأسيس حياة مستقرة تتراجع، فإن أي صدمة جديدة في أسعار الوقود يمكن أن تتحول إلى عامل يسرع الغضب القائم أصلًا. ومن هنا لا ينبغي النظر إلى ما يحدث باعتباره انهيارًا وشيكًا للنظام الأوروبي، بل بوصفه اختبارًا لقدرة الحكومات على إدارة أزمة مركبة تجمع بين الطاقة والتضخم والمالية العامة والثقة السياسية.

هل تستطيع أوروبا تحمل حرب طويلة؟

رغم حدة الأزمة، أثبت الاقتصاد الأوروبي قدرة على التكيف أكبر مما كان يُخشى في بدايتها. فالقارة نوعت مصادر الطاقة، ووسعت الاعتماد على الطاقة المتجددة والنووية، كما استخدمت الحكومات الدعم المالي للتخفيف من الصدمة. وقد أشار البنك المركزي الأوروبي إلى أن منطقة اليورو تعاملت مع صدمة الطاقة في ٢٠٢٦ بصورة أفضل مما كانت تتوقعه بعض السيناريوهات الأولية، بسبب انخفاض الاعتماد النسبي على الوقود الأحفوري وتنوع الإمدادات والدعم المالي. لكن استمرار الحرب يظل مصدر خطر، لأن قدرة الحكومات على التعويض ليست بلا حدود. فكل شهر إضافي من ارتفاع أسعار الطاقة يعني ضغوطًا جديدة على الموازنات والأسر والشركات، وقد يضع الحكومات أمام خيارات صعبة بين زيادة الدعم، ورفع الضرائب، وتقليص الإنفاق، أو السماح للأسعار بالانتقال إلى المستهلك.

الاستقلال الأوروبي والسؤال الأمريكي

هنا يبرز سؤال سياسي أكبر: إلى أي مدى تستطيع أوروبا صياغة سياسة تجاه الحرب وإيران انطلاقًا من مصالحها الاقتصادية والأمنية الخاصة؟ فالولايات المتحدة حليف استراتيجي رئيسي لأوروبا، والعلاقة عبر الأطلسي جزء أساسي من منظومة الأمن الأوروبية. لكن التحالف لا يعني بالضرورة تطابق المصالح في كل أزمة. فالقارة الأوروبية تتأثر بصورة مباشرة بارتفاع أسعار الطاقة واضطراب التجارة والهجرة والتوتر في جوارها، ولذلك لديها مصلحة مستقلة في منع تحول الصراع إلى حرب طويلة. والحديث عن استقلال القرار الأوروبي لا ينبغي أن يعني القطيعة مع واشنطن أو الانحياز إلى طهران، بل امتلاك قدرة أكبر على المبادرة الدبلوماسية وتحديد المصالح الأوروبية بصورة مستقلة داخل التحالفات القائمة.

الملف النووي بين العقوبات والدبلوماسية

أما الملف النووي الإيراني، فلا يمكن اختزاله في خيارين: القبول الكامل بالموقف الإيراني أو استمرار الحرب والعقوبات إلى أجل مفتوح. فالموقف الأوروبي المعلن يجمع بين رفض امتلاك إيران سلاحًا نوويًا والدعوة إلى التحقق الدولي، وبين الإقرار بأن الحل الدائم لا يمكن أن يكون عسكريًا فقط. وقد أعاد الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات مرتبطة بالملف النووي بعد تفعيل آلية العودة إلى العقوبات، لكنه أكد في الوقت نفسه أن التسوية المستدامة لا تزال تحتاج إلى التفاوض والدبلوماسية. ومن ثم، فإن المجال الواقعي أمام أوروبا هو الدفع نحو ترتيبات قابلة للتحقق بشأن البرنامج النووي، مقابل مسار تدريجي لمعالجة العقوبات وفتح الملاحة وتهدئة المواجهة.

الدبلوماسية بوصفها مصلحة أوروبية

ليست الدعوة إلى مسار دبلوماسي أوروبي أكثر نشاطًا مسألة تعاطف مع طرف ضد آخر، بل نتيجة مباشرة لحساب المصالح. فاستمرار اضطراب هرمز يرفع كلفة الطاقة ويضغط على الصناعة الأوروبية، ويغذي التضخم ويقلص القدرة المالية للحكومات. كما أن تصاعد الغضب الاجتماعي في بيئة انتخابية حساسة يمكن أن يوسع فقدان الثقة بالأحزاب والمؤسسات التقليدية. وقد أصبحت أسعار الوقود وكلفة المعيشة بالفعل قضايا سياسية رئيسية في دول أوروبية عدة، مع استفادة قوى سياسية مختلفة من حالة السخط الشعبي. ولهذا فإن أوروبا بحاجة إلى استثمار أكبر في منع التصعيد، وإعادة الملاحة الطبيعية، وحماية خطوط الطاقة، ودعم أي مسار تفاوضي قادر على إنتاج تسوية قابلة للاستمرار.

الخلاصة

ما تشهده أوروبا اليوم ليس نتيجة الحرب وحدها، كما أنه لا يبرهن على انهيار اقتصادي وشيك. لكنه يكشف هشاشة اجتماعية وسياسية يمكن أن تتفاقم عندما تجتمع أسعار الطاقة المرتفعة مع أزمة السكن وضعف الأجور وضغوط الموازنات والخدمات العامة. لقد جعلت أزمة هرمز الحرب البعيدة جغرافيًا حاضرة في محطات الوقود وفواتير الأسر وحسابات المصانع والموازنات الحكومية. ومن هنا يصبح السؤال الأوروبي الحقيقي أقل ارتباطًا بالاختيار بين واشنطن وطهران، وأكثر ارتباطًا بقدرة القارة على تحديد مصالحها والعمل من أجلها. فأوروبا التي تتحمل جزءًا كبيرًا من الكلفة الاقتصادية لأي مواجهة طويلة لديها مصلحة واضحة في استخدام ثقلها الدبلوماسي لتقليل التصعيد، واستعادة حرية الملاحة، وإعادة الملف النووي إلى مسار تفاوضي قابل للتحقق. فالاستقلال السياسي لا يعني مغادرة التحالفات، وإنما امتلاك القدرة على العمل داخلها من موقع المصالح الأوروبية نفسها. وحين تصبح الحرب الخارجية عاملًا يؤثر في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي داخل القارة، لا تعود الدبلوماسية خيارًا ثانويًا، بل تتحول إلى واحدة من أدوات حماية الداخل الأوروبي نفسه.

أزمة سعر الصرف في العراق

استقلالية البنك المركزي ومسؤولية البرلمان



قاسم العسكري



1 تعديل سعر الصرف الرسمي

السعر الرسمي للدولار للجمهور



2 السوق الموازية

سعر 100 دولار في السوق الموازية



168 – 170
ألف دينار

فجوة كبيرة

السوق الموازية
100 دولار
168,000 – 170,000
دينار

السعر الرسمي
100 دولار
152,000
دينار

3 التوازن الدستوري والمؤسساتي



البرلمان
الرقابة والمساءلة

الاستقلالية لا تعني غياب المسؤولية



البنك المركزي
استقلالية السياسة النقدية

4 توزيع المسؤوليات



البنك المركزي
• إدارة أدوات السياسة النقدية
وسعر الصرف



الحكومة
السياسة المالية
الإنفاق والإيرادات

البرلمان
• التشريع والرقابة
• الاستضافة
والاستجواب

5 مسارات الإصلاح المطلوبة

1. تعظيم الإيرادات غير النفطية
2. خفض الإنفاق غير الضروري
3. دعم الإنتاج المحلي
4. ضبط المضاربة غير القانونية
5. إصلاح النظام المصرفي وتمويل والتجارة رسمياً

6 من الأسباب إلى النتائج

اعتماد مرتفع على النفط + ضعف الإنتاج المحلي + قيود تمويل التجارة ← ضغط على الدولار ← فجوة بين السعرين ← ارتفاع كلفة الواردات ← تآكل القوة الشرائية

7 أثر الأزمة على المواطن



ارتفاع أسعار الغذاء



ارتفاع كلفة الأدوية



زيادة كلفة السكن



ارتفاع كلفة النقل

تآكل القدرة الشرائية

8 الخلاصة

حماية الدينار لا تبدأ بفرض سعر جديد، بل بإصلاح المالية العامة والإنتاج والقنوات المصرفية الرسمية.



أزمة سعر الصرف في العراق: بين استقلالية البنك المركزي ومسؤولية البرلمان

قاسم العسكري

في ظل الارتفاع المتسارع لسعر الدولار مقابل الدينار العراقي، واقتراب سعره في السوق الموازية من ١٧٠ ألف دينار لكل مئة دولار، يجد المواطن العراقي نفسه أمام واقع معيشي صعب يضغط على مختلف مفاصل حياته اليومية. وقد جاءت هذه التطورات في أعقاب القرار الرسمي الذي دخل حيز التنفيذ في ٧ تشرين الأول ٢٠٢٦، برفع سعر بيع الدولار للجمهور من ١٣٢٠ إلى ١٥٢٠ ديناراً، لتشهد السوق الموازية موجة جديدة من الارتفاعات. وهنا يفرض سؤال نفسه: ما دور البرلمان العراقي في هذه الأزمة، وما الحلول الحقيقية التي يمكن أن يقدمها بعيداً عن التصريحات والمزايدات السياسية؟ الحقيقة التي ينبغي أن تقال بوضوح هي أن البرلمان العراقي، بتركيبته السياسية الحالية، يواجه صعوبة كبيرة في اتخاذ موقف مستقل من هذا الملف. فغالبية النواب ينتمون إلى كتل سياسية لها قياداتها وحساباتها، وهذه القيادات تؤثر بصورة حاسمة في تحديد المواقف الكبرى، سواء داخل قوى الدولة أو الإطار التنسيقي. كما أن القرارات المصيرية المتعلقة بسعر الصرف والسياسة الاقتصادية غالباً ما تخضع لتفاهمات مسبقة بين القوى السياسية والحكومة. ولذلك فإن ما نشهده من استعراضات نيابية واستجوابات وبيانات وتصريحات يبقى، في كثير من الأحيان، بعيداً عن المهنية والجدوى، ما لم يتحول إلى رقابة فعلية تكشف أسباب الأزمة، وتحدد المسؤوليات، وتقدم حلولاً قابلة للتنفيذ.

حدود صلاحيات البرلمان

النقطة القانونية الجوهرية التي يجب أن يفهمها الجميع هي أن البرلمان لا يستطيع إلغاء قرار البنك المركزي مباشرة. فقانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، المعدل، يمنح البنك استقلالية في إدارة السياسة النقدية، بما فيها سياسة سعر الصرف، كما أن المادة ١٠٣ من الدستور العراقي تؤكد استقلاله المالي والإداري ومسؤوليته أمام مجلس النواب. وهذه الاستقلالية ليست تفصيلاً شكلياً، وإنما ضمانة لحماية القرار النقدي من التدخلات السياسية المباشرة. لكنها، في الوقت نفسه، لا تعني إعفاء البنك المركزي من المساءلة عن نتائج سياساته، ولا تمنع البرلمان من ممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية. فالبرلمان يستطيع استضافة محافظ البنك المركزي ووزير المالية، واستجوابهما وفق الأصول الدستورية، ومناقشة انعكاسات سعر الصرف على الموازنة العامة والقدرة الشرائية للمواطنين، ومساءلة الحكومة عن سياساتها المالية. لكنه لا يملك أن يحل محل البنك المركزي في إدارة أدوات السياسة النقدية أو أن يفرض عليه سعراً محدداً بقرار نيابي مباشر. وهنا ينبغي التمييز بوضوح بين استقلالية المؤسسة النقدية وضرورة خضوع أدائها للرقابة والمحاسبة، لأن الاستقلالية لا تعني غياب المسؤولية.

الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية

الأرقام المتداولة اليوم تؤكد أن رفع السعر الرسمي لم ينجح في إغلاق الفجوة مع السوق الموازية. فقد تراوحت الأسعار خلال الأيام الأخيرة عند حدود ١٦٨ إلى ١٧٠ ألف دينار لكل مئة دولار، مقابل ١٥٢ ألف دينار بالسعر الرسمي المقرر للبيع للجمهور. وهذه الفجوة تعني أن المشكلة تتجاوز مجرد تعديل السعر الرسمي، وترتبط أيضاً بقدرة النظام المصرفي على تلبية الطلب الفعلي على الدولار، وإجراءات تمويل التجارة الخارجية، ومدى ثقة المتعاملين بالقنوات الرسمية. والحقيقة أن رفع سعر الدولار الرسمي يمنح الحكومة إيرادات دينارية أكبر مقابل الدولارات النفطية التي تبيعها لتمويل الموازنة، لكنه يرفع، في المقابل، كلفة السلع المستوردة وينقل جزءاً من أعباء الأزمة المالية إلى المواطن، خصوصاً أصحاب الرواتب والدخول المحدودة. وإذا استمرت الفجوة بين السعرين، فإن المضاربات وتوقعات ارتفاع الدولار قد تزيد الضغوط على السوق. ولذلك فإن أي تعديل في سعر الصرف، من دون معالجة الأسباب المالية والمصرفية التي تقف خلف الأزمة، لن يحقق الاستقرار المطلوب، وقد يؤدي إلى مزيد من التضخم وتآكل القدرة الشرائية للعراقيين.

تعظيم الإيرادات غير النفطية

الحلول الحقيقية التي ينبغي أن يتبناها البرلمان العراقي بعيداً عن الاستعراض السياسي تبدأ بمعالجة الاختلالات التي جعلت المالية العامة شديدة الاعتماد على الإيرادات النفطية.والمسار الأول يتمثل في تعظيم الإيرادات غير النفطية من خلال مراجعة عقود تراخيص الهاتف النقال، وتدقيق عقود إدارة الحقول النفطية، وتحسين تحصيل إيرادات المنافذ الحدودية والجمارك والضرائب، ومحاسبة المقصرين والمتورطين في الهدر والتهرب المالي.فهذه الملفات تنطوي على موارد كبيرة يمكن أن تخفف الضغط على الموازنة إذا أُديرت بكفاءة وشفافية، بدلاً من اللجوء المتكرر إلى تعديل سعر الصرف لتعويض الاختلالات المالية.

خفض الإنفاق غير الضروري

أما المسار الثاني، فهو خفض الإنفاق الحكومي غير الضروري، وتقليص النفقات التشغيلية والهدر في المؤسسات الحكومية، وإعادة توجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج. فلا يجوز أن تبقى الموازنة مثقلة بنفقات متزايدة، ثم يُطلب من المواطن تحمل كلفة العجز من خلال انخفاض قيمة الدينار وارتفاع الأسعار. والإصلاح المالي الحقيقي يبدأ من مراجعة أولويات الإنفاق وضبط الالتزامات الحكومية، لا من البحث عن حلول نقدية مؤقتة لمشكلات مالية متراكمة.

دعم الإنتاج المحلي

ويتمثل المسار الثالث في دعم الإنتاج المحلي في الزراعة والصناعة، لأن اعتماد العراق الواسع على الاستيراد يجعل الطلب على الدولار مرتبطاً بحاجات السوق من السلع الأجنبية.وكلما تراجعت قدرة القطاعات المحلية على الإنتاج، ازدادت الحاجة إلى العملات الأجنبية لتمويل الاستيراد. ولذلك فإن تنشيط الزراعة والصناعة، وتوفير الكهرباء والبنية التحتية اللازمة لهما، يمكن أن يسهم تدريجياً في تقليل الاعتماد على السلع المستوردة وتخفيف جزء من الطلب على الدولار. لكن هذه المعالجة تحتاج إلى سياسة إنتاجية مستمرة، ولا يمكن انتظار نتائجها خلال أسابيع أو أشهر.

ضبط السوق الموازية

وهناك مسار رابع لا يقل أهمية، وهو ضبط المخالفات في السوق الموازية ومحاسبة المتلاعبين الذين يستغلون اضطراب الأسعار لتحقيق مكاسب غير مشروعة. لكن مواجهة المضاربة لا ينبغي أن تقتصر على الإجراءات الأمنية والعقابية، لأن استمرار الطلب على الدولار خارج القنوات الرسمية يمنح هذه السوق أسباب البقاء. والمطلوب هو ملاحقة المخالفات والتلاعب غير القانوني، بالتوازي مع معالجة الأسباب التي تدفع التجار والمواطنين إلى اللجوء إلى السوق الموازية.

إصلاح النظام المصرفي

أما المسار الخامس، فهو إعادة النظر في هيكلية النظام المالي والمصرفي، وتفعيل دور المصارف الحكومية والخاصة في تلبية الاحتياجات المشروعة للمواطنين والتجار من الدولار بالسعر الرسمي. ويتطلب ذلك تبسيط إجراءات التحويل الخارجي، وتعزيز امتثال المصارف للضوابط المصرفية الدولية، وتوسيع قدرة القنوات الرسمية على تمويل التجارة بصورة منتظمة وشفافة. فكلما استطاع التاجر الحصول على الدولار عبر النظام المصرفي من دون تعقيدات غير مبررة، تراجعت حاجته إلى السوق الموازية، وأصبحت قدرة البنك المركزي على تحقيق الاستقرار النقدي أكبر.

مسؤولية البرلمان الحقيقية

إن مسؤولية البرلمان اليوم لا تنتهي عند استدعاء محافظ البنك المركزي أو إصدار البيانات الغاضبة بشأن ارتفاع الدولار. فالأزمة ترتبط بطبيعة إدارة الموارد العامة، والإنفاق الحكومي، وضعف الإنتاج المحلي، واختلالات النظام المصرفي، وهي ملفات تقع مسؤولية معالجتها على الحكومة والبرلمان إلى جانب البنك المركزي، كل ضمن اختصاصاته. وإذا كانت القوى السياسية جادة في حماية الدينار والمواطن، فعليها أن تبدأ بمحاسبة المقصرين، وضبط الإنفاق، واسترداد الإيرادات المهدورة، ودعم الاقتصاد المنتج، بدلاً من الاكتفاء بمناقشات نيابية لا تغير واقع السوق.فاستقلالية البنك المركزي يجب أن تُحترم، لكن مسؤولية البرلمان عن الرقابة والإصلاح لا يجوز أن تتحول إلى مجرد شعارات. وفي النهاية، فإن المواطن العراقي لا ينتظر مزيداً من التصريحات، وإنما يريد قرارات اقتصادية حقيقية تحمي دخله، وتعيد الثقة بالدينار، وتضع حداً لتحميله أعباء الاختلالات المالية والسياسية التي لم يكن مسؤولاً عن صنعها. فالمشكلة ليست في سعر الدولار وحده، وإنما في البنية التي تجعل أي اضطراب في سوق العملة ينتقل سريعاً إلى حياة الناس. ولذلك فإن الحل الحقيقي لا يكون بقرار واحد، بل بمنظومة إصلاح مالي ومصرفي وإنتاجي ورقابي تجعل الاقتصاد أقل هشاشة، والدينار أكثر استقراراً، والمواطن أقل تعرضاً لدفع ثمن الأزمات المتراكمة.



النظارات الذكية والتعرية الاصطناعية:

تهديد جديد لخصوصية النساء في عصر الذكاء الاصطناعي

م. مصطفى كامل الشريف



1 ما هي النظارات الذكية؟



- **كاميرات مدمجة** لتصوير الصور والفيديو
- **ميكروفونات** لتسجيل الصوت
- **تقنيات الذكاء الاصطناعي** للتحليل والتعرف
- **تصميم مشابه بالنظارات العادية** أقل لفتا للانتباه

2 كيف تتحول الصورة إلى تعرية اصطناعية



11 التقاط صورة عادية
في الأماكن العامة دون الضحية



2 معالجة الصورة
باستخدام برامج خارجية تعتمد على الذكاء الاصطناعي التوليدي



3 إنتاج صورة مزيفة
لا تعتمد على رؤية ما تحت الملابس، بل توليد تفاصيل جسدية اصطناعية

3 أبرز المخاطر والآثار

- **انتهاك الخصوصية**
  تصوير النساء دون علمهن أو موافقتهن
- **التعرية الاصطناعية**
  إنتاج صور جنسية مزيفة قد تبدو واقعية
- **التحرش والابتزاز**
  استخدام الصور في الابتزاز أو التشهير
- **أضرار اجتماعية ونفسية**
  تأثير خطير على الكرامة والسمعة والأمان الشخصي

4 حوادث وتحقيقات دولية



ألمانيا
شكاوى حقوقية من إمكانية التصوير أو تسجيل المحادثات باستخدام نظارات مزودة بكاميرات

فرنسا
تحقيقات بشأن تصوير نساء دون موافقتهن باستخدام نظارات ذكية ونشر التسجيلات

5 أنماط الشنعات والتضليل

- **تسبق النتائج الرسمية** لصعوبة اللحاق بالتصحيح
- **تعتمد على صفات مطلقة** مثل (كارثة، موامرة، موكذ)
- **مصدر مجهول لكن قريب** صديق، جهة رسمية)
- **تنتشر بعد حدث مفاجئ** مع قلة المعلومات وارتفاع العواطف

6 كيف نحمي أنفسنا ومجتمعنا؟

- **مساءلة المنصات** التي توفر أدوات التعرية الاصطناعية
- **رفع الوعي الرقمي** في المدارس والمجتمع
- **تشريعات رادعة وحماية قانونية** لخصوصية الأفراد
- **معلومات رسمية ومقنعة وواضحة** من المؤسسات المختصة
- **التحقق قبل المشاركة** من المصدر والهدف

7 الخلاصة

النظارات الذكية أداة مفيدة، لكن إساءة استخدامها مع برامج الذكاء الاصطناعي التوليدي تشكل تهديداً خطيراً لخصوصية النساء. الحماية تتطلب وعياً مجتمعياً وتشريعات واضحة ومساءلة صارمة.

النظارات الذكية والتعرية الاصطناعية: تهديد جديد لخصوصية النساء في عصر الذكاء الاصطناعي

م. مصطفى كامل الشريف

أثار تقرير مصور نشرته منصة «المشهد» بشأن النظارات الذكية المزودة بكاميرات ومخاطر تصوير النساء دون علمهن تساؤلات حول حدود الخصوصية في الأماكن العامة، ومدى قدرة الأفراد على معرفة متى يجري تسجيلهم. وينطلق هذا المقال من القضية التي طرحها التقرير، ثم يوسع النقاش إلى خطر آخر مستقل يتمثل في إمكان استغلال الصور الملتقطة لاحقاً بواسطة خدمات خارجية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لإنتاج صور جنسية اصطناعية مزيفة من دون موافقة أصحابها. ولا يعني هذا الربط أن التقرير أثبت وقوع التعرية الاصطناعية في الحالات التي تناولها، بل إن المقصود هو تحليل سلسلة مخاطر تبدأ بالتصوير غير الملحوظ، ثم قد تمتد إلى إساءة استخدام الصورة بعد نقلها إلى جهاز أو خدمة أخرى. فالنظارات الذكية لا تكشف ما تحت الملابس، وإنما تنشأ الخطورة من الجمع بين التصوير الخفي وبرامج خارجية قادرة على توليد محتوى مزيف يبدو واقعياً.

أولاً: من التصوير غير الملحوظ إلى انتهاك الخصوصية

أصبحت بعض النظارات الذكية تجمع بين شكل قريب من النظارات التقليدية وكاميرات وميكروفونات ووسائل اتصال بالهاتف، الأمر الذي يجعل عملية التصوير أقل وضوحاً مقارنة برفع هاتف أو توجيه كاميرا منفصلة. وقد أثارت هذه الخصائص مخاوف في عدد من الدول الأوروبية، بعد ظهور شكاوى وتقارير عن تصوير نساء في الأماكن العامة دون علمهن أو موافقتهن. وتتضمن بعض الطرازات مؤشرات ضوئية أثناء التصوير، إلا أن فعاليتها ليست مطلقة؛ إذ قد تتأثر بالإضاءة والمسافة وزاوية الرؤية. ولهذا فإن وجود مؤشر تقني لا يلغي احتمالات إساءة الاستخدام، كما أن الشكوى القانونية أو الإعلامية لا تعني تلقائياً ثبوت المخالفة.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي وإنتاج الصور الجنسية المزيفة

لا تحتاج إساءة استخدام الصورة إلى اختراق النظارة نفسها. فقد تُلتقط الصورة بواسطة الوظائف الأصلية للجهاز، ثم تُنقل إلى هاتف أو حاسوب، وبعد ذلك تُعالج بواسطة خدمة خارجية. وهنا يجب الفصل بين التقاط الصورة ونقلها وإنتاج المحتوى المزيف. وقد ظهرت خدمات تعتمد على الذكاء الاصطناعي التوليدي لإنتاج صور جنسية مزيفة لأشخاص حقيقيين انطلاقاً من صور عادية. هذه الخدمات لا تستطيع رؤية ما تحت الملابس أو استعادة معلومات لم تسجلها الكاميرا، وإنما تولد تفاصيل جسدية متخيلة. وقد تحافظ الصورة الناتجة على ملامح الوجه وبعض الخصائص الظاهرة، فتبدو مقنعة رغم أنها لا تمثل جسد الشخص الحقيقي. وتكمن الخطورة في إمكان التعامل مع هذا المحتوى المختلق كما لو كان دليلاً على واقعة حقيقية، واستخدامه في التشهير أو التحرش أو الابتزاز أو الإساءة إلى السمعة.

ثالثاً: المخاطر الاجتماعية والنفسية

قد تسبب الصور الجنسية المزيفة أضراراً مهنية واجتماعية ونفسية جسيمة، ولا سيما في البيئات التي ترتبط فيها السمعة الشخصية والعائلية بحساسية مرتفعة. وقد تُنشر الصورة على أنها حقيقية، أو تُرفق بمعلومات مضللة توحي بوقائع لم تحدث. كما قد تُستخدم في الابتزاز من خلال التهديد بإرسالها إلى الأسرة أو جهة العمل مقابل المال أو مطالب أخرى.ويمثل استخدام صور الأطفال والمراهقين لإنتاج محتوى جنسي اصطناعي خطراً أشد، ويجب التعامل معه عبر القنوات الرسمية المختصة من دون تنزيل هذا المحتوى أو تداوله بصورة غير آمنة. وتسمح الطبيعة الرقمية للمحتوى بالنسخ وإعادة النشر بسرعة، وقد تبقى نسخ منه حتى بعد حذف المنشور الأصلي. ولهذا تصبح الوقاية وسرعة الإبلاغ وعدم إعادة التداول عناصر أساسية في الحد من الضرر.

رابعاً: المسؤولية القانونية والتقنية

تختلف المسؤولية القانونية بحسب الفعل والدولة والتشريع المطبق. فقد يكون تصوير شخص في مكان عام مشروعاً في ظروف معينة، لكن استخدام صورته لإنتاج محتوى جنسي مزيف أو التهديد بنشره يمكن أن ينشئ مسؤولية قانونية مستقلة. وتتحمل الشركات المصنعة مسؤوليات تتعلق بالسلامة والخصوصية ووضوح وسائل التنبيه، غير أن إساءة أحد المستخدمين للجهاز لا تعني تلقائياً مسؤولية الشركة. كما تبرز مسؤولية مطوري خدمات الذكاء الاصطناعي عندما تسمح أدواتهم بإنتاج محتوى جنسي لأشخاص حقيقيين من دون تحقق جدي من الموافقة، إضافة إلى مسؤولية المنصات في توفير آليات للإبلاغ والتعامل مع المحتوى غير القانوني.وفي الإطار الأوروبي، ترتبط هذه القضايا بقواعد حماية البيانات، وقانون الخدمات الرقمية، وبعض أحكام قانون الذكاء الاصطناعي، إلى جانب القوانين الجنائية الوطنية والتوجيهات المتعلقة بالعنف ضد النساء والمحتوى الحميمي غير التوافقي.

خامساً: الحماية والوقاية

مواجهة هذه المخاطر لا تعني رفض النظارات الذكية أو الذكاء الاصطناعي، بل تتطلب وسائل حماية تتناسب مع طبيعة الاستخدامات الضارة. ومن المهم معرفة أن بعض الأجهزة القابلة للارتداء تحتوي كاميرات وميكروفونات، من دون افتراض سوء النية في كل من يستخدمها. وعند الاشتباه بالتصوير، يمكن الاستفسار أو طلب التوقف عنه عندما يكون ذلك آمناً، أو الاستعانة بإدارة المكان والجهات المختصة عند وجود مضايقة أو تهديد. كما تساعد مراجعة إعدادات الخصوصية في خفض بعض المخاطر، لكنها لا تنقل مسؤولية الاعتداء إلى الشخص الذي نشر صورة عادية لنفسه. وعند اكتشاف صورة جنسية مزيفة، ينبغي توثيق الروابط والحسابات والتواريخ والرسائل ذات الصلة من دون إعادة نشر المحتوى، ثم الإبلاغ إلى المنصة، واللجوء إلى السلطات المختصة عند وجود تهديد أو ابتزاز أو استهداف لقاصر، مع عدم دفع المال للمبتز أو إرسال مواد إضافية إليه.

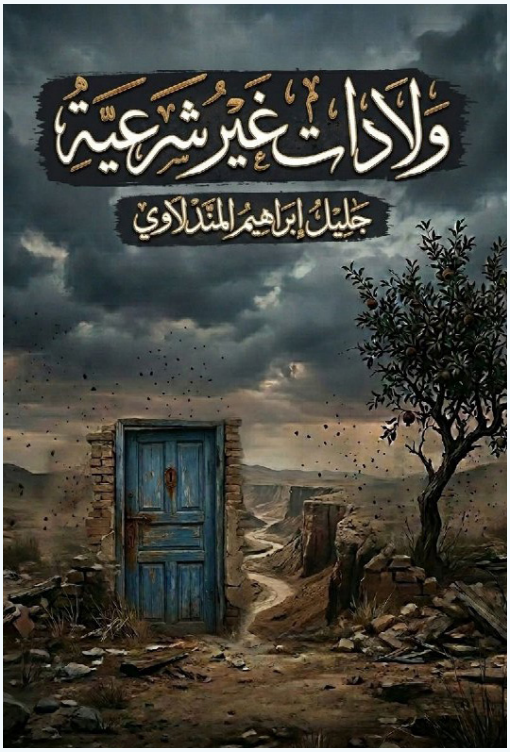
سادساً: النتائج والتوصيات

تكشف هذه الظاهرة أن انتهاك الخصوصية لم يعد يقتصر على الحصول على صور خاصة، بل أصبح من الممكن إساءة استخدام صورة عادية لإنتاج محتوى جنسي مزيف. كما أن النظارات الذكية ليست أدوات للتعرية بحد ذاتها، ولا تستطيع كشف الأجساد المخفية تحت الملابس، وإنما قد تجعل التصوير أقل وضوحاً للمحيطين. ولهذا ينبغي تطوير تشريعات واضحة تجرّم إنتاج الصور الجنسية الاصطناعية غير التوافقية وتداولها واستخدامها في التشهير والتهديد والابتزاز، مع إعطاء أهمية خاصة للدول التي لا تزال تشريعات الجرائم الإلكترونية فيها غير مكتملة. كما ينبغي مراجعة تنظيم الكاميرات المدمجة في الأجهزة القابلة للارتداء، وتعزيز التعاون القضائي والأمني في القضايا العابرة للحدود. وعلى المستوى التقني، يجب تعزيز حماية الخصوصية منذ التصميم، وتحسين وضوح مؤشرات التسجيل، وتطوير ضمانات تقلل إنتاج المحتوى الجنسي غير التوافقي، مع توفير وسائل فعالة للإبلاغ والإزالة والحد من إعادة النشر. أما مجتمعياً، فمن الضروري إدراج هذه المخاطر ضمن برامج الثقافة الرقمية، وتدريب الجهات الأمنية والقضائية والإعلامية على التعامل مع المحتوى المولد اصطناعياً من دون إعادة نشره أو تعريض الضحايا لمزيد من الضرر.

الخاتمة

تكشف قضية النظارات الذكية وبرامج إنتاج الصور الجنسية المزيفة عن تحول مهم في طبيعة التهديدات التي تواجه الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي. فالمشكلة ليست في النظارات الذكية بوصفها منتجاً تقنياً، ولا في الذكاء الاصطناعي بوصفه مجالاً علمياً، وإنما في توظيف هذه الأدوات للاعتداء على حقوق الآخرين، وفي قصور بعض الضمانات التقنية والتشريعية عن مواكبة سرعة تطورها. والأهم هو عدم الخلط بين قدرة الذكاء الاصطناعي على توليد تفاصيل جسدية متخيلة وبين امتلاكه قدرة على كشف ما تحت الملابس. فالمحتوى الناتج لا يمثل حقيقة جسد الشخص المستهدف مهما بدا واقعياً. وفي عصر أصبح فيه تزوير الصورة أسهل من إثبات حقيقتها، لم تعد حماية الإنسان تعني حماية بياناته وصوره الأصلية وحدها، بل تشمل أيضاً حمايته من الصور التي لم يلتقطها، والأفعال التي لم يرتكبها، والوقائع التي لم تحدث أصلاً.

عرض كتاب





صدور رواية «شياطين قندهار» ومجموعة «ولادات غير شرعية»

للكاتب جليل إبراهيم المندلاوي

أربيل

صدر حديثاً للكاتب جليل إبراهيم المندلاوي عملان أدبيان جديدان عن «دار الفارس للطباعة والنشر والتوزيع»، تمثّلا برواية «شياطين قندهار» والمجموعة القصصية «ولادات غير شرعية»، وذلك بالتزامن مع فعاليات معرض أربيل الدولي للكتاب حيث يتوفر الإصداران في جناح الدار.
وتتناول رواية «شياطين قندهار» تشريح الوهم الأيديولوجي في أتون الصراعات المفروضة على الشعوب، متتبعةً خطاً جغرافياً يمتد من كهوف تورا بورا وقندهار، مروراً بجبال هورامان الوعرة، ووصولاً إلى بغداد وأطراف البادية السورية، في رصد درامي لمصائر أفراد يدفعون أثماناً باهظة في صراع الولاء والخوف وغريزة النجاة.
فيما تركز المجموعة القصصية «ولادات غير شرعية» على أسئلة الذاكرة والهوية؛ إذ تفرد نصوصها مساحة بارزة لمأساة الكورد الفيليين وما رافقها من تهجير قسري واقتلاع ومحاولات لطمس الهوية، مسلطةً الضوء على اختزال الإنسان إلى مجرد رقم في أضبارة أو ضحية عابرة في النزاعات، في شهادة سردية تنتصر لحق الذاكرة في مواجهة النسيان.يُذكر أن الكاتب جليل إبراهيم المندلاوي يمتلك حضوراً بارزاً في المشهدين الثقافي والصحفي؛ إذ يجمع في مشروعه الإبداعي بين السرد الروائي والقصصي، والكتابة الدرامية والوثائقية، ونظم الشعر الفصيح. وكان قد صدر له سابقاً في القصة والسرد مجموعات منها «أنثى في معبد وثني»، و«صور ممنوعة: المرأة فوق الشبهات»، فضلاً عن كتاباته ومقالاته الفكرية التي تتخذ من قضايا الإنسان والذاكرة والهوية محوراً رئيساً لها.

عرض كتاب



العقل المفخخ

للكاتب ناظم علي

مقاربة نقدية تستند إلى علم النفس المعرفي والاجتماعي والأخلاقي، والأنثروبولوجيا التأويلية، وسوسيولوجيا المعرفة، وتتخذ من الخطاب العربي المعاصر مجالًا للتحليل، للكشف عن الكيفية التي تتشكّل بها القناعات وتُحصَّن ضد المراجعة، حين تتخفّى الدوغمائيات في هيئة بداهات ومسلمات، وتتحول إلى ألغام ذهنية تستثير ردود الفعل الدفاعية عند المساس بها. وتجمع هذه المقاربة بين تفكيك آليات تشكّل العقل المفخخ واستمراره وإعادة إنتاجه، والسعي إلى بناء خطاب نقدي أكثر انفتاحًا على المساءلة والمراجعة.

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.


SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس